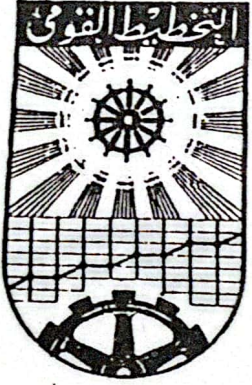


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية (٨٣٤)
الساحة الحالية للتنمية الدولية

" ورقة تعليمية "

تعرض لمجموع من الافكار والابعاد النظرية عن :

اولا : النظام الاقتصادى العالمى القائم والعلاقات الدولية
ثانيا : النظام الاقتصادى العالمى الجديد (الجهود
الدولية)

دكتور
مصطفى احمد مصطفى
يوليو - اغسطس ١٩٨٤
اعادة طبع يونيه ١٩٩٢

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

” القسم الثانى ”

” النظام الاقتصادى العالمى الجديد – والجهود الدولية ”

صفحة

٣٩

أولا : تقديم

٤٠

ثانيا : العناصر الايجابية لفكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد

ثالثا : مقترحات يجب أن تضم الى مجموعة العناصر الايجابية لفكرة انشاء (اقامة)

٤٣

نظام اقتصادى عالمى جديد •

رابعا : الخطوات العملية لتنفيذ العناصر الايجابية للنظام الاقتصادى العالمى

٤٧

الجديد •

خامسا : الاهمية .. الحاجة ... الالحاح ... التباطؤ فى تدعيم الدعوة وطريق

٥١

النضال من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد •

مع بذل كثير من المحاولات في السنوات الاخيرة لحل المشاكل الحرجة والمزمنة صوب ادارة رشيدة للتنمية الدولية ، فان ما يسمى بـ حوار الشمال والجنوب قد حقق تسذرا يصيرا ان لم يصل تقريبا الى طريق شبه مسدود الامر الذي يدعو الى عالم نام متحد وموحد — ذلك الامر الذي ما يزال أملا على الأقل — مُشجعا بفكرة الاعتماد على الذات والتي سوف تصبح أمرا لا مناص عن اختياره بين الاستراتيجيات الممكنة والمتاحة أمام دول العالم الثالث .

وانتقال أنماط استهلاكية هي بالقطع غريبة على بلدان تلك الدول المتخلفة من الدول الصناعية المتقدمة ، فان ذلك قد ألقى بظلال كثيفة قاتمة وضغوط متزايدة على موارد هـا المحدودة المتاحة واستغلالها الممكن وحتى ترشيد تخصيصها وتعبئتها الفقد أو الغائب متزامنا مع نماذج وأنماط مشهورة للادخار والاستثمار معا .

وفي الحقيقة فان أشد ما يجذب الانتباه هو أن سياسات الاستقرار والائزان — ان كان مقدرا أن تحدث — غرض دائما من خارج تلك البلدان لأنها في الواقع تتعارض مع الواقع المعطى لترشيد الادارة الاقتصادية المرغوب فيها . أكثر من ذلك فقد تفاقمت تلك السياسات من تردى الاوضاع الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل ، بالإضافة الى أنها تضعف من المؤسسات الديمقراطية الوطنية التي تسعى الى ابعاد المؤسسات الخارجية المستغلة والمتمثلة في عابرات الجنسية وانسياب رأس المال في قنوات الاستثمار المباشر الذي لا يبالى بالقطع بعامل الزمن (خاصة الاجل الطويل) الأمر الذي يؤدي في النهاية الى اقامة أنظمة اقتصادية متردية وأنظمة سياسية متسلطة على مقدرات شعوبها ، غالبا ما تكون الديمقراطية هي أسس شعاراتها .

ومع استمرارية التقدم التكنولوجي وما وصلت اليه المستويات العلمية للبحوث والتطوير في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، مع ذلك فان الاوضاع في الدول المتخلفة مازالت في ميسر الحاجة لاتاحة حق الاقتراب من منجزات العلم والتكنولوجيا المتوائمة مع بيئتها الحضارية ومواردها الحقيقية المتاحة ، ولا عجب في التناقض القائم فعلا بين التوسعات المعجلة للبلاد المتقدمة وتكرسها التخلف للبلاد المتخلفة الناشئ عن الندرة النسبية للموارد الاساسية وارتباطها الدائم بطبيعة مترامنة مع تغاير مشاكل الغذاء والطاقة والتقدم الفني والتكنولوجي والامن على سبيل المثال .

ان نظرة على استراتيجيات التصنيع التي طبقت في الدول النامية في السنوات الاخيرة تؤكد اهمال بلدان العالم الثالث الجسم في القطاع الزراعي الامر الذي ترتب عليه عجزا متراكما عبر السنوات الاخيرة في انتاج الغذاء . وهذه حقيقة بالقطع تهدد حياة مئات الملايين من البشر في بلاد كثيرة من مناطق وأقاليم العالم الثالث . ومع تزايد التعاطف الدولي - انساني - فانه قد بات واضحا أن المعونة والمساعدات الدولية أصبحت غير كافية - لذا أضى الغذاء أحد أدوات ووسائل القوة التي تهدد أمن البشرية بل والبقاء عليها قيد الحياة .

ومن وجهة نظر أخرى فان الدول الصناعية المتقدمة قد نجحت - ان لم يكن دائما - أو تماما - لامتناس التكلفة المتزايدة لارتفاعات أسعار المواد الخام خاصة البترول ، وهذا لم يتحقق للدول النامية غير المنتجة للبترول الأمر الذي يجعل من عجزها وعدم قدرتها مفسرا لعقبات التجارة التي تحد من قدرتها للتعامل مع أسواق الدول المتقدمة .

وفي هذه الأوضاع الحرجة فان نضال دول العالم الثالث لكسر الحلقات المفرغة للتخلف وانجاز تعايش مؤسسي على سلام عادل هما ما يمكن أن يجدد من تأكيد حقها في النضال واعطاء المعنى الحقيقي من وراء العمل الدائب على تأكيد نضالها ووحدة أهدافها لتأكيد سيادتها الوطنية والمطالبة الدائمة بذلك مع امكان التأكيد على انشاء نظام جديد ينسف جذور السيطرة والفقر والربع الذي تعيشه البشرية .

ان العديد من العوامل السلبية تمثل عناصر خطيرة في اختلال التوازن وعدم الاستقرار الدولي مهددة الظروف الانسانية التي تتحدى بحده خاصة في المستقبل القريب المنظر . ان ذكر القبول منها كاف لالقاء الضوء على ما يشهده العالم المعاصر ومن أمثلتها ما يلي :-

١- ان سكان العالم يتزايدون فيما يمكن أن يوصف بكارثة حقيقية خاصة اذا ما اعتبرنا الزادات السكانية في بلدان العالم الثالث ، وكفى أن تنبؤات زيادة سكان العالم وما سيصبح عليه تعداد العالم في عام ٢٠٠٠ أكثر مما هو الآن بحوالى أكثر من ٢ بليوناً ، وهذا ببساطة وتعبير آخر هو ما يمكن أن يساوى ٥ مرات ، وستهلك ١٥ مرة عن سكان العالم مع بداية القرن العشرين .

٢- ان الواقع العملي للأمور والأوضاع الحالية تشير الى عدم امكانية احداث ترميمات هادئة للمشاكل العالمية ، وتوظيف رشيد يحقق أقصى نفع ، ويتناول بحذر هذا الكم الضخم الهائل من البشر خاصة فيما يجب أن نعلم أنه على أقل تقدير فإن مليوناً من البشر يعيشون تحت ظل ظروف فقر مدقع وقهر انساني لم تشهده البشرية منذ عصر طهولة ، مع تزايد احتمالات زيادة تلك الأعداد بشكل أكبر بينما لم يفكر الآخرون عما اذا استمر هؤلاء البشر في قبولهم قدرهم الظالم بشكل سلمى .

٣- ان الاضرار المستمر بالمحيط الحيوى biosphere ينتهك بدون تعقل في حساب العواقب ، حيث أن وجود المحيط الحيوى بأبعاده الأربعة والمتنقلة في المحيطات ، الغابات ، المساحات الخضراء ، الأراضي الزراعية كلها تقاس وتعالى من اجهاد لم يسبق له مثيل . أكثر من ذلك فان زحف الصحراء يهدد نسبة تصل الى حوالى ١٠% من أمريكا الجنوبية والى حوالى ١٠% من آسيا وأفريقيا والى ٢٥% من استراليا . وكذلك فان دمار الغابات وتلويثها هو الآخر يشهد تخريباً لم يسبق له مثيل . ومعرض التلوث المنتشر في كل مكان بفعل الانسان ومن كوارث الطبيعة حياة النباتات والحيوان للخطر الداهم وحمل على انها بعض أنواع فصائلها النادرة الى الانقراض .

٤- ان ابتلاء العالم بموجات التضخم والكساد التضخمي وتردى أوضاع الاقتصاد العالمي من خلال اتباع سياسات نقدية ونظام نقدي مجحف حتى لبعض الدول المتقدمة - وانها يضع الحضارة المتقدمة كلها في تساؤل يواجه العالم لأول مرة - وهو ماذا بعد ؟

٥- ان الظلال القاتمة لأزمات وصدات الطاقة خاصة فيما يتعلق باستخدام أحد عناصرها الممكن نفاذها - وهو البترول وتقلبات أسعارها في السوق العالمي وارتباط ذلك بالصراعات - وخاصة الصراعات والحروب المحلية والاقليمية يعرض مصالح وعلاقات الدول المتقدمة والمتخلفة لمخاطر غير محسوبة العواقب خاصة في الاجل الطويل .

٦- ان الاتفاق العسكري والتسلح قد بلغ مبلغا لم يعد من الممكن التهمين فيه وما تعرض له البشرية من أخطار سوء الاستخدام أو الدمار وخاصة في عصر بدأ فيه تعقيد العلاقات الدولية مع امكانية أو عدم امكانية نزع السلاح النووي - حتى الاسلحة التقليدية والاتفاق العسكري الذي بلغ أكثر من ٨٠٠ بليون دولار منها ؟

٧- ان انتشار العنف والظلم الاجتماعي لم يعد مقصورا على مجتمعات داخلية محلية اقليميا ولكنها امتدت الى الساحة العالمية لينتشر دولا فيما سى الارهاب والعنف الدلويين واستخدام أساليب غير متحضرة وغير انسانية للاقناع أو التعبير عن الرأي أو نشر الفوضى وعدم احترام القوانين سواء المحلية أو الدولية .

٨- ان التقدم العلمى التكنولوجى - الذى تعلق عليه البشرية آمالها فى الخلاص من التخلف - أصبح متركزا لدى القلة المتقدمة من الاسرة الدولية بعد توزيع غير عادل للتكلفة والعائد ، ليزداد القوى قوة والغنى غنا بينما يتم تجاهل الأكثر حاجة الى ذلك امعانا فى تكريس التخلف بأبعاده الحضارية الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٩- ان الاحساس الحقيقي نحو مشاركة فعالة مؤسسه على الحقائق ومعطيات ومحددات اتخاذ القرار من جانب القيادات السياسية لمن يستطيعون صنع القرار ثم اتخاذه على المساحة الدولية في المشاكل العالمية الملحة التي بظلال قاتمة على عملية صنع القرار في اقاليم ومناطق العالم بل أكثر من ذلك في كثير من البلاد خاصة المتخلفة منها بما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة التهميش لمصالح الغالبية من السكان . الامر الذي يبعد الناس من الاقتراب من ادراك الازمة والمشاركة في وضع تصور حلول لها - كل ذلك لا مفر منه رغما عن أن هؤلاء المهمشين هم أول من سيستفيد واقعيًا من تأكيد عنصر مشاركة ديمقراطية .

من كل ذلك علينا أن نتأكد أن تعقيد وحساسية تلك التشابك للمشاكل العالمية اقتصاديا وسياسيا وكذلك للنظم الاجتماعية أصبح يهدد المجتمعات المتدينة ذاتها وأصبح من الصعب امكانية التحكم فيه وسوف يصبح كذلك على الاقل طالما ستظل مشكلة التعقيد للمواجهة بين الشرق والغرب دون حل يقرب نحو تعاون بناء مؤسس على الثقة وحول دون كارثة الانفجار ، وعلى الجانب الآخر فان الحوار مع الجنوب على أسس واقعية تحمل صفة وطابع المصالح المتبادلة بدلا من الطرق المسدودة وغلق الطرق أمام كل بادرة تحمل في طياتها نجاح أي حوار ، ليساعد ذلك بدوره ودون شك على تخفيف أزمات الجنوب المحلية الاقليمية ذاتها ولتبدأ الجنوب حوارات متعددة الأطراف والجوانب ليخرج بنفسه بما يستطيعه مشاركة في ادارة التنمية الدولية المؤسس على الاعتماد على الذات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة وامكانية صنع واتخاذ القرار ، على أن ذلك في الواقع وداية هو التحدي الحقيقي الذي يواجه تلك البلاد والشعوب مع تعقيد النظام القائم والعلاقات الدولية المعاصرة .

ان ذلك يمكن أن يتحقق ولا يمكن أن يحدث أية تحسينات أو إنجازات صوب تغيير للنظام العالمي القائم الا من خلال عالم يؤمن بتكرس جهوده نحو تقاربات اقليمية أولا حيث يمكن بعد ذلك تسهيل امكانية احداث التحسينات المطلوبة والتي بدورها لن تستطيع البشرية حكم نفسها أو عالمها . وعلى ذلك فان البعد الاقليمي كمدخل للاعتماد الجماعي على

الذات Collective self-reliance وللتحسينات المفروضة صوب تحقيق فهم متبادل وتعاون بناءً ومثمر ولتخطيط مستقبلي مشترك هو حجر الزاوية ومفتاح المشكلة التي يجب التصدي لها بدون تأخير أو تردد .

ان الفجوة القائمة بين التميز القائم للمفاهيم المعاصرة عن الاقتصاد العالمي ، تحتل في الأدبيات العالمية قدرا متميزا من الحجم والمساحة . وحيث يشهد العالم عقد جديد للتنمية (١٩٨١ - ١٩٩٠) ، واستراتيجية عالمية ممكنة التطبيق والتي أقرت الأهداف الأساسية طويلة المدى لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي المعاصر التي تعيد حساباتها لجميع معطيات ومسلمات وأسس ومفاهيم ومقولات مجموعة الآراء نحو فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد

New International Economic order (NIEO)

ثانياً : النظام العالمي والازمة المعاصرة :

ان الازمة المعاصرة للاقتصاد العالمي لا ترجع الى وضع انتقالي غير موات للعلاقات الدولية فقط ، ولكنها (أى الازمة فى وضعها الراهن) لها جذورها الضاربة العمق والتي يمكن أن توجد فى انعدام التوازن الهيكلى ، ان ذلك يعنى : أن هناك ما يمس توزيع واتجاهات الانتاج العالمى ، رأس المال والنقود ، التجارة العالمية ، الطاقة ، الغذاء ، التكنولوجيا .. الخ .

ان تحقيق العلاقات المادية القائمة لا يمكن أن تتغير بدون تغيير الاسس والقواعد التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية والتى أقررت ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول

Charter on the economic rights and duties of states

مضيفا من الاهمية ما لا يقل عن أهمية الميثاق السياسى للأمم المتحدة

Political Un Charter

تشخيص مبدئي للازمة :

منذ الازمة القاسية التي عاناها الاقتصاد العالمى فى الثلاثينات بما عرف بالكساد

الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٤) The great depression of the 1930's

فان الازمة المعاصرة الممتدة وما يعانیه الاقتصاد العالمى أخذت أبعادا متعددة ساهمت فى تروى الاوضاع الاقتصادية فى الدول النامية والى هبوط وتباطؤ نموها الاقتصادى والى زيادة مطردة فى انعدام توازناتها واستقرارها الداخلى والخارجى فى آن واحد .

ان تشخيصا مبدئيا للأزمة الراهنة يمكن أن نرجعه الى بعض خصائص النظام العالمى المعاصر فى الآتى :-

- ١- الدرجة المعقدة التشابك المتداخلة للاعتماد المتبادل للعلاقات بين الدول .
مثال : المخرجات الصناعية والزراعية تمر عبر سلسلة طويلة تبدأ من خلال التجارة الدولية ، الاسواق العالمية للنقد ، نظم الائتمان الدولية ، تراكم الديون الخارجية (التى بلغت أكثر من ٧٠٠ - ٨٠٠ بليون دولار) ، الصعوبات والمتاعب الاقتصادية التى تواجه الدول النامية (٣٠ ٪ من صادرات تلك الدول موجهة الى منظمة التنمية والتعاون الاوربية OECD تلك الصادرات التى هبطت بازدياد من جانب الدول الصناعية لغير صالح الدول النامية) .
- ٢- ان خير مثال على ذلك أيضا هو انخفاض أسعار البترول فى السوق العالمية (برغم ما يحمله هذا المثال من بعده الاستراتيجى السياسى) الذى يحمل سمة تعقيد خاصة التشابك والاعتماد المتبادل عالميا .
- ٣- الازمة بوضعها المستمر ليست نتيجة وحيدة لأوضاع الركود recession فى الدول الصناعية ، التى تمتد آثارها عالميا . أكثر من ذلك فان مشاكل خطيرة اقتصادية اجتماعية قد برزت فى بعض الدول النامية راجعة الى قيود داخلية مصاحبة بتوترات داخلية وخارجية صعبة ومعقدة .

٣- الازمة تتعاطم في اطار اقتصاد عالمي بتغيرات ملموسة حدثت بالفعل خلال العقود

الماضية في هيكل القوة Power structure

مثال : الدول الصناعية المتقدمة زادت من مخرجاتها العالمية خاصة في التجارة

الدولية وانسحاب رؤوس الاموال ، فمثلا بين ١٩٦٢ - ١٩٨٢ فان ألمانيا الغربية

(ضمن مجموعة دول السوق والاقتصاد الحر) نما نصيبها من ٨-١٠% - اليابان :

١١-١٢% - الولايات المتحدة : وعلى عكس المنحصر : قد هبط نصيبها من ٣٦ -

٣٢% بينما تظل تحتل مركزا متفردا في مجال التكنولوجيا ، التمويل الدولي . كذلك

فان المنافسة المتزايدة ، حروب التجارة Trade wars وكذلك الترتيبات

المعاصرة المختلفة التي تميز الاوضاع الراهنة خاصة بين الدول الصناعية الرأسمالية

المتقدمة ، واذا ما ألقينا نظرة على أوضاع الدول النامية فاننا نجد تحسنا بعض الشيء

فمثلا ارتفع نصيبها من ١٤ - ١٩% (نصيب الدول الأساسية المصدرة للبترول

نما من ٤-٦% - والدول الداخلة في مجال التصنيع حديثا NICs Newly

Industrialising Countries من ٢٩ - ٤٠% ، بينما الدول الاقل تقدما

LDCs انخفضت من ١٠% (من الملاحظ أن تلك الارقام توضح الاختلافات

البينة الواضحة المتزايدة بين الدول النامية ذاتها Increasing differentiation

على أنه من الملاحظ كمنصر آخر لتغير هيكل القوة في الاقتصاد العالمي ، الدور

والتحول الذي حدث لبعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، فبعض هذه الدول

أصبح مصدرا لرؤوس الاموال ، وأخرى بدأت بالفعل في تنمية بعض أفرع لصناعات

جديدة لم تألفها الدول النامية ، أكثر من ذلك دخول بعض تلك الدول كسماسرة

في سوق السلاح العالمي اضافة الى التسليح الكثيف الذي بدأت تتكسبه ترسانات

البعض الآخر دون ما حاجة ملحة لذلك .

٤- الازمة الاقتصادية العالمية مع بداية الثمانينات قد تداخلت متناسجة بأزمة صناعية

هيكلية

مثال : ٢٥% من الانتاج الصناعي العالمي الذي تم احرازه راجع الى أن الدول

النامية خاصة بعدى الدول الثامية ذات المستوى المتوسط التى أسرع من خطط تدعيمها
للانتاج المحلى ولتشجيع الصادرات متوقعة الطلب المتزايد على منتجاتها - مع عدم تحقيق
ذلك واقعيا فى السوق العالمى .

٥- تأثير الازمة فى مجال التمويل الدولى ارتبطت بمشاكل أخرى متعددة ولكن مجال النظام
والشئون الدولية النقدية والمالية ساهمت فى أن تكون الصورة أكثر سوءا .

مثال : أن حجم المديونية قد زاد زيادة ملموسة فى كلا الحالىين على مستوى كل دولة
على حدة أو على الصعيد الدولى بشكل عام ، فقد نما الدين الخارجى للدول النامية
بنسبة ٢٠٪ سنويا فيما بين الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢ ، والديون الخارجية طويلة الأجل
للبنوك بلغت ٥٠٢ بليون دولار فى ١٩٨٢ ، والديون قصيرة الأجل كانت ٢٠٣ بليون
دولار (وقد نمت الديون القصيرة الأجل مرتين بالسرعة التى كانت عليها الديون طويلة
الأجل منذ ١٩٧٩ ، وبلغت أعباء الفوائد عن تلك الديون حوالى ٤٠ بليون دولار فى
١٩٨٢ ، وبينما الازمة النقدية العالمية على هذا الحال ومحاولات التقليل من حدتها
بواسطة البنوك الخاصة العالمية ، وبواسطة صندوق النقد الدولى

IMF

Bank of

وبواسطة بنك التسهيلات الدولية

International Settlements فان المشاكل مازالت بعيدة عن قرب احتمالات ايجاد ليس
الحل ولكن التوفيق على أكثر احتمالات التفاوض . ومع التوسع فى مصادر صندوق النقد
ولكن الظروف الصاحبة للسلف لم تساعد فى توسع عالمى - (وهكذا فانه فى مجال
التمويل الدولى يفرض امتداد الازمة مدخلا آخر يفضل أن يكون أكثر ملائمة) .
أولا وقبل كل شىء : فان مثل هذا المدخل بالضرورة عليه أن تكون له صفة التسهيلات
التى تمتد على اتساع العالم دون تفرقة وعلى آجال طويلة لاعادة تمويل خدمة الديون
وفائدة يمكن تخفيض معدلها عن مايزال سائدا ، وإذا ذهبنا أبعد من ذلك بالنسبة
للمعايير المعاصرة ، فان الجهود يجب أن تبذل من أجل مبادره لاقامة نظام نقدى
أكثر ديمقراطية واستقرارا ، (مثل تلك المبادرة قد تضطلع بها الامم المتحدة من

خلال مفارقات لكي يتم البدء في أحداث تغييرات ملموسة ان لم يكن العمل
أولا وأخيرا في إطارها) •

٦- الأزمة انعكست على التجارة العالمية بطريقة أو بأخرى ؛

مثال : في عام ١٩٨١ كان هناك انخفاض بلغت نسبته ١% في حجم التجارة العالمية ،
زاد الى ٢% عام ١٩٨٢ ، وهبطت قيمة التجارة العالمية بنسبة ٦% في ١٩٨٢ •
كما هبطت تجارة السلع المصنعة بنسبة ١% في ١٩٨٢ • وفي المنتجات التعدينية
(والمنجمية) بنسبة ٧% • وما هو جدير بالذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٢ فان حجم
التجارة العالمية كان هو نفسه لعام ١٩٧٩ •

ان مشكلة تردى وهبوط أسعار السلع الأولية واضحة تماما ، ففي عام ١٩٨١ هبطت أسعارها
بنسبة ٢% وزاد السعر في عام ١٩٨٢ لهبوطها الى نسبة ٩% • أن شروط التجارة
بالنسبة للدول النامية كذلك - بخلاف المنتجة والمصدرة للبترول - كانت حوالي ٣٠%
أسوأ مما كانت عليه الاوضاع في ١٩٨١ تردى عن المحقق في ١٩٧١ • ومن الملاحظ
أن الهبوط الناشئ منذ عام ١٩٧٩ قد أدى الى خسارة تلك الدول الى ما يقرب من نحو
٦٠ بليون دولار خلال العقد • ومن الملاحظ كذلك أن الاسعار النسبية لكثير من المواد
الخام في أواخرها منذ الحرب العالمية الثانية • (وبالنسبة للتجارة الدولية فان قرارات
شجاعة وحاسمة هي أمس ما يحتاجه النظام الاقتصادي العالمي القائم لاحداث التوازنات
المرغوب فيها على صعيد علاقات اقتصادية دولية متكافئة) •

٧- الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة منذ بدء الثمانينات تزامنت بالفعل مع تدهور

ملموس في الوضع السياسي الدولي ، وهذه العملية - أي عملية التردى المستمرة - بدأت
منذ منتصف السبعينات لكنها أخذت مساراً كلفيا ، أي حدثت تغييرات نوعية حدثت
نتيجة لسياسات القوى العظمى Super Powers خاصة السياسات التي انتهجتها
الإدارة الأميركية •

مثال : محاولة تغيير ميزان القوة العسكرية وتحقيق انشاء واقامة تفوق استراتيجى فى أوربا ، وقد استهدف لتحقيق هذا الغرض ما قيمته حوالى ١٦٠٠ بليون دولار كبرنامج زمنى ينتهى خلال خمس سنوات منتهيا عام ١٩٨٧ . ناهيك عن الحرب النفسية المستمرة التى هى بالفعل عودة وتجديد لمفهوم الحرب الباردة تحت ظل رعب التسليح النووى وامتلاك تكنولوجيا الفضاء العسكرية ، ومن الخطير فى الواقع ما هو قائم على الساحة العالمية من تصعيد متالى للنزاعات الاقليمية خاصة فى مناطق العالم الثالث وبين بلدانه بل ولاياته واستثارة النعرات والنزعات الطائفية لتغذى الصراع وتحفظ عليه د واه حتى مع احتواء الأزمان قرب تسويات قد تسمى بعقد صلح أو اغاقيات سلام فان الاوضاع التى يستمر تدهورها آخذة فى الازدياد وفى جميع مناطق وأقاليم البلاد النامية لسبب أو آخر قد يفيد بالقطع القوى التى تلعب فى خفاء أو مستترة الظروف التى لا تشجع فى جملتها أو تفصيلها على تعاون دولى وادارة رشيدة للتنمية العالمية مع تردى الاوضاع وتدهور كل الظروف المفروض فيها أن تكون دافعة ومشجعة أكثر منها محبطة ومنذرة بنصف منجزات حاولت الشعوب الابقاء بها على تراثها وحضارتها وما حققته رغم كـل المصاعب من تقدم ونمو .

وقد أصبح واضحا أن سباق التسليح وموجاته الجديدة بتكنولوجياته الحديثة الشديدة التعقيد والتقدم متزامنه مع النتائج المترتبة على العلاقات السياسية والاقتصادية المتردية كل هذا قد ساهم بالفعل الى تدهور العلاقات بين الشرق والغرب وأصبح الاستعداد لسياسة خفاق دولى وتعاون اقتصادى من الصعوبات الجسام التى يجب أن تحل محل المواجهة شاملة كانت أو جزئية اقليمية كانت أو محلية . الامر الذى يستدعى والمناخ العالمى كما هو عليه الآن (أو كما هو مأمول ألا تستمر) قد جنبه الاهداف الانسانية النبيلة لاقامة وانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ركنا لم يكن فى حسابان الدول النامية أن تنزوى اليه - بعد أن انشغلت المؤسسات والمنظمات الدولية بمشاكل المواجهات السياسية والبحث عن حل معطياتها شديدة التعقيد عن انشغالها بتصفية الجو العالمى تمهيدا للوصول للبدء فى اقامة أسس جديدة لتعاون دولى حقيقى ، أهـى من ذلك أن هناك من القوى ما يسمى دائما الى إضغاف فعالية هذه المنظمات الدولية مع ظهور أى بارقة أمل حتى مع تحديد معطيات البدء أو توخر حسن

النوايا عند البعض حتى مع المتحفظين الذين يقدمون أحيانا حلولاً توفيقية في مثل هذه المواقف فإنها لم تقدم العلاج الناجح لأنها ستكون في أغلب الأحوال على حساب الفريق الأقل تقدماً والضعف صوتاً والأقل تأثيراً في موازين وهيكلة القوة السائدة حالياً .

Permenant Feed back

الامر الذي يعود مرة أخرى في حالة استرجاع مستمرة

للفشل في الخواص المتزامنة للسياسة والاقتصاد ، والمصالح المحلية والاقليمية وإطارات التقدم في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسة في دائرة أوسع واشمل للاقتصاد العالمي تقلل من الفشل والخطر الذي ينعكس بالتالي بحدوث احباط عالمي .

انه اذا كان للعالم ان يتعلم درساً بعد تشخيص مبدئي مبسط لتعقيد الازمة ومعطياتها فانه يصبح عديم الجدوى اي محاولة فاشلة لاى دولة او مجموعة من الدول او اقليم او اجزاء من الاقاليم ان تجد للازمة الاقتصادية الدولية المعاصرة حلاً منفرداً بمعزل عن الدول او الاقاليم الاخرى .

ان التشابك وطبيعة المعقدة يجب ان يؤخذ في الاعتبار بوضع برامج محددة لانعاش الاقتصاد العالمي واعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة والحفاظ ما يمكن على هذا المسار - بعد تحديد - في اطار من تقدم آمن واستحثات - ليس فقط اعادة الحياة والحيوية دون تباطؤ او تلكؤ وتوفير كل الفرص وفي اطار الجهود الدولية والاقليمية والمحلية المبذولة صوب اعادة الدعوى الى فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد مؤسس على للدخل الاقليمي الذي يكفل التعاون فيما بعد بين اقاليم العالم المختلفة في الشمال والجنوب بما يكفل للاهداف النبيلة لهذا النظام ان يعاد صياغتها بعد عقد من الزمان تغيرت فيه كل المعطيات عندما طالب العالم الثالث الدول المتقدمة باقرار فرصة للمعدل الاقتصادي الدولي واعادة تشكيل علاقات الشمال بالجنوب وبعد قرار اعلان اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد في الدورة السادسة الخاصة للأمم المتحدة في خريف عام ١٩٧٤ .

ثالثا : مناقشة طبيعة التعقيد لمشاكل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر :-

انطلاقا مما وصلنا اليه من استحالة التوصل الى حلول المشاكل على الصعيد العالمي بشكل منفرد أو بمعزل عن الدول والاقاليم الاخرى ، فان المحاولات الفردية من جانب الدول لتعظيم مكاسبها أو تقليل خساراتها بشكل منفصل قد يقلل من رفاهية الجميع في مجمل الأمر ونهاية المطاف • . ولعل الحظ فان ذلك فيما يبدو هو ما تسير فيه الأمور في النهاية وكثرة خاصة للدول القائدة لتجد حلولها الخاصة لمشاكلها المحلية دون ما اعتبار للاضرار التي ستترتب على قراراتها الداخلية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية • . وعلى ذلك فان اجراءات عاجلة للمشاكل المعقدة التي تحمل طبيعة خاصة مؤثرة متشابكة هو ما يدعو الى الاندفاع نحو إعادة الدعوة الى اقامة مجموعة قواعد تقدمية لصنع واتخاذ القرار الجماعي بغية أن يكون التأثير على المدى الطويل والفائدة غير عائدة لشريك واحد دون باقي الشركاء في العالم • .

١ - مشكلة ميزان المدفوعات

ان تمويل عجز موازين المدفوعات خاصة للدول النامية المستوردة للنفط ستبقى أحد المسائل الحرجة خاصة مع تدهور الاوضاع الداخلية فيها وظروف التنمية وقد تستمر على الاقل حتى نهاية العقد الحالي من القرن العشرين • . بعد أن أصبح محل شكوك مؤكدة المقدرة المستقبلية للمصادر الخاصة والرسمية للتمويل الخارجي لتمتد تلك البلدان بمبالغ تغطي الحجم المطلوب • . وعلى أنه من الواضح أن التحديد الدقيق للمستوى التمويلي المطلوب أصبح مستحيلا • ، ولكنه فيما يبدو أن الدول النامية المستوردة للنفط خاصة منخفضة الدخل منها ومتوسطه الدخل التي لا تسمح ظروفها بالتوسع في الصادرات خاصة المصنعة منها سوف يكون مطلوبا لها معا في مدى ما يتراوح بين ٧ - ١٢ بلايين دولار أكثر عن المتأتية لها عادة من مصادر خارجية حتى منتصف الثمانينات • . ومع صعوبة تمويل تلك العجز • ، سوف يكون هناك ضغط حاد على الواردات الحقيقية وتباطؤا ملموسا في معدلات النمو خاصة بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط • ، ان ذلك سرف يكون له تأثير معاكس ليس فقط بالنسبة للدول النامية ولكن بالنسبة للدول المتقدمة كذلك وفي نفس الوقت • ، مما سيكون له أثره على استقرار معدلات أسعار الصرف بفرض تسهيل تدفقات أكبر

من خلال صناديق واعتمادات تجاريه الى الدول غير النفطية وزيادة المصادر الرسمية للتمويل لهم في غير الظروف والاضاع المواتية للاقتراض من البنوك التجارية • وعامة وعلى وجه الخصوص فانه لمقابلة الحاجات الملحة السريعة فانه يجب أن يكون ممكنا للبنك الدولي أن يستفيد بأقصى ما يمكن من برنامج اقراض وكذا صندوق النقد الدولي ليقوم تسهيلاته من أجل اقراض الدول الأكثر فقرا في الدول النامية على رأس برنامجها للتسهيلات •

وبالنسبة للدول الأقل تقدما وبعض الدول منخفضة الدخل من الدول النامية والنامية تواجه موقفا حرجا بالنسبة لديونها سوف لا تستطيع أن تخصص تمويلا لا لسداد الديون فحسب وإنما كذلك بالنسبة لخدمة الدين وتسديد الفوائد عند مواعيد الاستحقاق • وعلى ذلك فأن الاقتراح هنا سوف يتضمن برنامجا خاصا ليس فقط لاعادة جدولة الديون وخدمة تسديد الفوائد المستحقة عنها بل ويتعدى ذلك بإنشاء برنامج خاص وينفذ بأسرع ما يمكن ذلك حتى يمكن زيادة المساعدات الرسمية من مصادر امان ثنائية او متعددة الاطراف لمقابلة المعجز في ميزان المدفوعات بوضعه وهيكله الزمني • كما يقترح آخرون أن على منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أن تبيع بترولها لهذه الدول بسعر تمييزي أي أقل من الاسعار السائدة وذلك في مدى يتراوح من ٥ - ٧ سنوات مثلا • ليس هذا فحسب ولكن دعما لمثل هذه الدول يمكن أن يتم على وجه السرعة تدعيم موازين مدفوعات تلك الدول باعادة تعديل هيكلها لاقتصادها من خلال برنامج طويل الأجل ومبالغ أكبر تخصص لهذا الغرض •

والبعد الأهم فيما يتعلق بذلك الآن هو الدخول في مفاوضات بين الاطراف المعنية دون تأجيل أو تأخير وذلك اتباعا للخطوات الآتية :-

الخطوة الأولى : منح تسهيلات لتنوع الاحتياطات الخاصة بالدول المصدرة للبترول ، بتجنيب معاملاتها بعيدا عن السوق ومن خلال احتياطات ثانوية في الاصول للبنوك المركزية المشاركة أو من خلال حساب الاحلال لمقترح من خلال صندوق النقد الدولي IMF

Substitution Account.

الخطوة الثانية : أن عملية الاقتراض لمثل هذه المبالغ عن طريق صندوق النقد الدولي الى الدول النامية يجب ان يتم بشروط مناسبة لتمويل هجز موازين

مد فوعاتها •

الخطوة الثالثة : وضع بعض الاعتبارات بالطرق الممكنة لتمويل المعجز لجمع عملية
الاقراض نقطة بداية لبرنامج طويل الأجل فيما بعد •

ومن المؤكد أن الآليات الممكنة أو ذات الجدوى لإدارة المشكله فى اطار المعطيات
المعاصرة للاقتصاد العالمى أن تدخل الحكومات فى مفاوضات مستمرة مفتوحة من أجل التوصل الى
ترتيبات مناسبة تضمن استمرارية تنفيذ برامج الاقراض وجدوله الديون وتحديد واقعى لمواعيد
السداد والاتفاق على تخفيضات مناسبة يراعى فيها ظروف كل بلد على حدة • على أن ذلك
يمكن أن يأخذ صفة الاستمرارية فيما بعد بتحويل كل الضمانات الى رؤوس أموال يمكن توجيهها
صوب موقف اقراض عاجل • (وباعتبار ذلك نظاما محددا لضمانات متعددة ومشاركة) •

وهنا من المستحسن أن نؤكد على مدى التأثير الممكن لكل هذه الترتيبات التمويلية
من خلال المؤسسات الدولية والمتمثلة فى مجموعة البنك الدولى هذا من جهة - ومن جهة أخرى
صندوق تمويل موسع خاص بمجموعة الدول المصدرة للبترول - من أمثلتها صندوق OPEC للتنمية
الدولية •

على أن ذلك سوف يتطلب تجنب القواعد المطبقة ولو نسبيا من جانب البنك الدولى
على برامج الاقراض وسوف يتطلب كذلك اضافات ملموسة الى المصادر المتاحة لبرنامج المؤسسة
الدولية للتنمية • وإذا كان لنا هذا وذاك تبادل ليا فان الترتيبات التمويلية يمكن أن تكون
نقطة بداية لوضع أساس لمؤسسة جديدة كما اقترحتها لجنة براندت Brandt Commission
هى صندوق التنمية العالمى World Develop. Fund وعموما ومهما كان الجهد المبذول
فى هذا الصدد فانه من المؤكد أنه ما يزال هناك حاجة ملحة حقيقه لمبادرة أو مبادرات من
جانب الدول المتقدمة (الدائنه) من منطلق المصالح المتبادله لكل من الدول المتقدمه
والنامية فى نفس الوقت •

٢ - مشكلة الحماية والتعديلات الهيكلية •

من الملاحظ أن الاتجاه المتزايد لوضع المزيد من شروط الحماية فى الدول المتقدمه يشكل عبء
حادد وتهديدا كبيرا لتغييرات هيكلية فى الانتاج والتجارة العالمية (فى اطار العلاقات

الاقتصادية الدولية المعاصرة منذ أكثر من عقدين ماضيين من الزمان) وللاهمية التي يستمر بها
النمو والتنمية بهما ومن خلالهما ولصالحهما في النهاية . وقد تأخذ الحماية بأشكالها الجديدة
بعض ترتيبات تسويقية أو قيود تصديرية ملزمة ، في حقيقتها أنها موجهة في غير صالح المنتجات
كثيفة العمالة التي تشكل معظمها أو جزء كبير منها صادرات الدول النامية .

وتباطؤ نمو الدخل القومي والتغيير الهيكلي في الدول المصنعة حديثا فانها تؤخر
عكسيا على الاحتمالات الممكنة للسوق والتنمية في بلدان العالم الثالث . وقد تتأثر عملية التنمية
الاقتصادية بأسرها تأثيرا قاسيا بالنسبة لتقييد حق اقتراب تلك البلدان من السوق العالمي .
إذا ما كانت في أول مراحل تصنيع وإنتاج السلع المصنعة . ومن وجهة نظر صفر السوق
المحلي في معظم الدول النامية فان التوسع في الأسواق الأجنبية لتلك المنتجات (أي السلع
المصنعة للدول المصنعة حديثا) هامة جدا لتلك البلدان .

ولا يصح قصر الفهم لمشكلة الحماية عند الاضرار التي تلحقها بدول العالم الثالث
فحسب ولكن لتأثيراتها الممتدة والمؤثرة على صحة اقتصاديات الدول المتقدمة كذلك ، لأن الحماية
قد يتم ترشيدها اعتقادا من أن البطالة ومعدلاتها في الدول المتقدمة تتميز بحساسية عالية
للمنافسة من الدول النامية ولكن الشواهد لم تؤكد ذلك وتؤكد تماما ، بل على العكس فإن
تشجيع عملية التجارة العالمية لها تأثيراتها الايجابية على العمالة في الدول الصناعية المتقدمة
حتى مع أي إحلال للعمل فانه سيكون ذات معنى مقارنا بالآثار المترتبة على التغييرات الفنية
technical change أو المنافسة من دول صناعية أخرى . من هنا فان التكاليف الزائدة
لمعايير الحماية بالنسبة للمستهلك في الدول الصناعية ذات اعتبار كبير .

وبالرغم من الجهود المبذولة من جانب الدول النامية في مؤتمرات التجارة والتنمية
التابعة للأمم المتحدة والمنعقدة خلال المنظمة العالمية التي تحمل نفس الاسم

UNCTAD

United Nations Conference on Trade and Development

وبالرغم من عقد ٦ دورات لهذا المؤتمر آخرها تم في بلجراد في ١٩٨٣ . ولكن
الطريق امام الدول النامية ما يزال طويلا لتحقيق ضغط سياسي على الدول الصناعية لمزيد من
الحرية وحق التقدم بمنتجاتها الى اسواق تلك الدول - أكثر من ذلك فانه يجب على الدول

النامية أن تحصل على الميزة القصوى لفتح أسواق تلك الدول أمام منتجاتها من منطلق تحرير التجارة Liberalisation والتي كانت قد قدمت بالفعل في دورة طوكيو Tokyo Round وعلى هذا الأساس فإن للدول النامية أن تساهم بحيوية مستقبلا في إدارة القواعد الجديدة New Codes للفوائد المادية المحققة تحت ظل ظروف تحسين تلك القواعد . ولكن هناك أحد العقبات الحادة لعملية تحرير التجارة من قبل الدول الصناعية ألا وهو بعض الإجراءات الوقائية التي لم تبررها بعد أو يكون مسموحا باللجوء إليها إلا تحت ظروف محددة واضحة تماما ومتفق عليها مسبقا عن الطريق التفاوضي . وحتى مع ذلك فإنه يلزم أن تخضع هذه الإجراءات الوقائية وأن تصبح ذات موضوع - فقط عندما يتفق على تخفيض تلقائي عبر الزمن مهما تعددت الأطراف وارتباطها باقرار سياسات ايجابية لاى تعديلات صناعية . أو تخفيضات في التعريفات الجمركية خاصة للمواد الأولية التي يمكن للدول النامية تصنيعها وهذا أحد الجوانب الهامة في هذا الشأن .

على أن هناك أيضا مجالا كبيرا يجب ايمان النظر فيه ألا وهو فرض الحماية والإجراءات الوقائية الجمركية على المنتجات الزراعية . والامر الملفت للنظر انها لم تحوز التقدم المرجو في دورة طوكيو في المفاوضات متعددة الأطراف للتجارة وعلى الدول النامية أن تنضم للسدول المتقدمة التي يهملها الامر كذلك في هذا الصدد من أجل المطالبة بحرية أكثر في تجارة المنتجات الزراعية . ان تعهدات دولية يجب أن يتم البحث عنها لازالة كاملة لكل معوقات الاستيراد للدول الصناعية من الدول النامية خاصة من السلع والمنتجات التي لا تدخل مجال المنافسة . أما بالنسبة لبقية المنتجات الحقلية الاخرى فان ترتيبات خاصة يمكن أن يتم تسهيلها لمزيد من صادرات الدول النامية بينما جهود المدى الطويل يجب أن تشمل اساسا تحرير وإعادة هيكلة تجارة المنتجات الزراعية .

ومن الملاحظ والمعروف أن أسواق الدول المخططه مركزيا (الاشتراكية) تؤلف فيما بينها سوقا مرتقبا ذو حجم كبير لصادرات الدول النامية ، يساعد على ذلك بطبيعة الحال مركزية اتخاذ القرار حيث يمنع ذلك الفرصة في سياسة القرارات التي يمكن أن توسع بسرعة المشتريات من صادرات الدول النامية .

ومن الملاحظ كذلك أن معدلات النمو المنخفضة للدول الصناعية خاصة في المستقبل القريب المتطور ، وكما هو ملاحظ كذلك بالنسبة لتصعيد الإجراءات الحمائية ، سوف يلقي أهمية كبرى بالنسبة للدول النامية أن تلقى اهتماما خاصا لفرض توسيع فرص التجارة فيما بينها . ولتحقيق ذلك الأمل المرتقب فإنه يلزم إعادة النظر فيما يتعلق بترتيبات التعاون في تعبيد كل الطرق وتذليل كل المصاعب أمام إجراءات تحمل تحولات جذرية في إدارة المرافق الأساسية التحتية Infrastructure التي تخدم هذا الهدف تماما وذلك بأولية تؤول كل ذلك في اتجاه سياسة تجارية توجه تماما بناء على تلك المعطيات الجديدة .

وعموما فإنه يبدو أن الوقت قد حان لفحص وتمحيص شاملين لكل جوانب المشكلة خاصة ما يتعلق منها بالمفاوضات لتحسين الأوضاع القائمة بالنسبة لمزيد من قبول وإتاحة الفرص أمام صادرات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة .

إن مسار حوار الشمال والجنوب لم يمنح الأمل الكافي وإن ذلك سوف يكون قريباً التحقيق وإن كانت الفرص كلها ما زالت متاحة مع توفر ليس فقط حسن النية ولكن بادر التنازل والتدخل لكل المتغيرات في مصفوفة الازمة العالمية في كل أبعادها .

٣ - مشكلة التضخم

خلال عقد السبعينات ساد التضخم الساحة العالمية بشكل سريع ومتزايد ، الأمر الذي كان له تأثيراته الحادة والضارة على النمو في كل بلاد وإقليم العالم . ومهما كانت أسباب الإسراع به وبخطورة وحدة آثاره ، لكن تفاقم الأمور أخذ شكلا خطيرا من تغييس اتجاهات الحكومات في العمل على إبطاء وتخفيض عمليات النمو كوسيلة لتبقى آخر أمل لها في السيطرة على أخطبوط التضخم .

ومن غريب الأمور أن ساحة التنمية الدولية تظل تشهد عدم الاتفاق على حل أو مجموعة بدائل لحلول أو الميزج المناسب من السياسات نقدية كانت أو غير نقدية التي لا يمكن أن ينسجم إقرارها إلا بواسطة الحكومات تأسيسا على ظروفها الخاصة المحلية . ولكن المؤكد فيه أنه مهما كان مزيج السياسات الملائم من وجهة نظر محلية (أي على مستوى اقتصاد قومي معين)

فان اعتبارات اخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان خاصة فيما يتعلق بتأثير تلك السياسات على الدول الاخرى ومن الاهمية هنا بمكان أن الجهود المقوضة لاختطوط التضخم في قيام الحكومات بجهودها أن لاتفقد بعد الرؤية في التزامات كل منها تجاه الاخرى مهما كانت ظروفها المحلية.

٤ - مشكلة (مسألة) الطاقة

برزت الطاقة كأحد المسائل والمشاكل المثيرة للجدل العالمي على ساحة التنمية الدولية والاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية منذ خريف ١٩٧٣ لصدمة الطاقة أو أزمة الطاقة الاولى في ١٩٧٣ - ١٩٧٤، كما يطلق عليها الغرب . وفيما يبدو فان المسألة كمشكلة أصبحت مثيرة ومعقدة ولنرا في كل معطيات العلاقات الدولية والصراع المحلي والمواجهة بين القوى الاعظم على الساحة العالمية . فقد تركزا اهتمام العالم كله حينما بدأت الزيادات الحادة في اسعار البترول في ٧٣ - ١٩٧٤ وتكرارها في ٧٩ - ١٩٨٠ وأضحى النفط كأحد عناصر الطاقة بلا منازع في المستقبل . وحتى مع كل احتمالات تنمية مصادر الطاقة الاخرى البديلة وفي أسرع وقت ممكن ترتبنا على ذلك الوضع فان ساحة التنمية الدولية سوف تتعلم كثيرا وتستفيد كثيرا وتبقى مقولة الحاجة أم الاختراع هي القاعدة لكل تطوير في مجال استخدام الطاقة بمصادر البديلة . ولكن يبقى البترول بلا منافس على الاقل أحد المعطيات التي تشكل اوضاع مصفوفة العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين ان لم يتعداه بدايات القرن الذي يليه .

وبالرغم من أن الدول النامية نفسها تمتلك احتياطات ضخمة وهائلة من خامات الوقود الحجري والنووي Fossil and nuclear fuels - ولكن التنقيب عن تلك المصادر البديلة للطاقة يتحطم على صخرة عجزها عن توفير الاستثمارات المطلوبة - على الاقل - للبدء في مثل تلك المشروعات . وحتى يتم تشجيع مثل تلك المشروعات في الدول النامية ومشاركة عادله في المكاسب فان دعوة الاستثمار الخارجي والداخلي المتمثل في دولة اجنبية ودولة مضيضة يجب ان يتم في اطار اقرار الاتفاقات التي تعطى حق الامتياز بالتنقيب والبحث في شكل تعاقد يحكمه القانون المحلي للدول المضيفة بعد قبول شروطه بالنسبة للدولة الاجنبية كاستثمار اجنبي ويحكمها في ذلك مبادئ الاقسام المعمول بها في حق الامتياز مثل "ضريبة الاتاوة لاستغلال المصدر resource rent tax" والترتيبات المشابهة الاخرى في هذا المجال .

فان اعتبارات اخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان خاصة فيما يتعلق بتأثير تلك السياسات على الدول الاخرى ومن الاهمية هنا بمكان أن الجهود المقوضة لاختطوط التضخم في قيام الحكومات بجهودها أن لا تفقد بعد الرؤية في التزامات كل منها تجاه الاخرى مهما كانت ظروفها المحلية.

٤ - مشكلة (مسألة) الطاقة

برزت الطاقة كأحد المسائل والمشاكل المثيرة للجدل العالمي على ساحة التنمية الدولية والاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية منذ خريف ١٩٧٣ لصدمة الطاقة أو أزمة الطاقة الاولى في ١٩٧٣ - ١٩٧٤، كما يطلق عليها الغرب . وفيما يبدو فان المسألة كمشكلة أصبحت مثيرة ومعقدة ولغزا في كل معطيات العلاقات الدولية والصراعاً المحلية والمواجهة بين القوى الاعظم على الساحة العالمية . فقد تركز اهتمام العالم كله حينما بدأت الزيادات الحادة في اسعار البترول في ٧٣ - ١٩٧٤ وتكرارها في ٧٩ - ١٩٨٠ وأضحى النفط كأحد عناصر الطاقة بلا منازع في المستقبل . وحتى مع كل احتمالات تنمية مصادر الطاقة الاخرى البديلة وفي أسرع وقت ممكن ترتباً على ذلك الوضع فان ساحة التنمية الدولية سوف تتعلم كثيراً وتستفيد كثيراً وستبقى مقولة الحاجة أم الاختراع هي القائدة لكل تطوير في مجال استخدام الطاقة بمصادر البديلة . ولكن يبقى البترول بلا منافس على الاقل أحد المعطيات التي تشكل اوضاع مصفوفة العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين ان لم يتعداه بدايات القرن الذي يليه .

وبالرغم من أن الدول النامية نفسها تمتلك احتياطات ضخمة وهائلة من خامات الوقود الحجري والنووي Fossil and nuclear fuels - ولكن التنقيب عن تلك المصادر البديلة للطاقة يتحطم على صخرة عجزها عن توفير الاستثمارات المطلوبة - على الاقل - للبداية في مثل تلك المشروعات . وحتى يتم تشجيع مثل تلك المشروعات في الدول النامية ومشاركة عادله في المكاسب فان دعوة الاستثمار الخارجي والداخلي المتمثل في دولة اجنبية ودولة مضيفة يجب ان يتم في اطار اقرار الاتفاقات التي تعطى حق الامتياز بالتنقيب والبحث في شكل تعاقد يحكمه القانون المحلي للدول المضيفة بعد قبول شروطه بالنسبة للدولة الاجنبية كمستثمر أجنبي وحكمها في ذلك مبادئ الاقسام المعمول بها في حق الامتياز مثل " ضريبة الاتاوة لاستغلال المصدر resource rent tax " والترتيبات المشابهة الاخرى في هذا المجال .

ولكن من الأفضل لهذه الدول (الدول النامية) ان تبدأ باستخدام المساعدات الرسمية official funds على أسس من مفهوم منح الامتياز حتى يمكنها البدء في عمليات المسح وتحجيب الكامن من بدائل مصادر الطاقة التي تملكها قبل الدخول في عقود استثمارية طويلة الاجل المستثمر الخارجي . ومثلا نشير هنا الى مزيد من التوسع في البرنامج الحالي للبنك الدولي بالنسبة لقضية الطاقة في تقديم مثل تلك المساعدات ذات الطبيعة المؤسسية على منح الامتياز . وكذا المؤسسات الدولية الاخرى خان / وفي اطار الامم المتحدة فان اكثر الادوار فاعلية بالنسبة للتسهيلات الرسمية متعددة الاطراف هي ان تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط الضامن لتأكيد موقف الدول النامية من المستثمر الخارجي وتحكيم القوانين الدولية المتعلقة بالنزاعات في هذا الخصوص .

وعلى الجانب الآخر لتفاهم المشكله - أي مشكلة الطاقة - في الاجل الطويل تقف الدول المتقدمه نفسها بمسئوليتها لتجريب أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا بحقق الاساليب المتطورة للبحث والتطوير $R + D$ في البحث عن المصادر الجديدة البديلة المكلفة والتي بلاشك سوف تخدم البشرية لعدة عقود في المستقبل . وليس غريبا هنا - ترتيبا على ذلك - تقدير ما تحتاجه الدول النامية بالفعل من تقديم المساعدات الفنية بهدف تطوير او تقوية او حتى اقامة قدرات جديدة لتتكيف مع تكنولوجيات متاحة ومستخدمه في مجال الطاقة خاصة فيما يتعلق بالتقليل من أكبر قدر ممكن من الاخطار البيئية التي تكثف عمليات المسح والتنقيب والاستخراج للنفط او حتى للبدائل الجديدة او التقليدية المثبتة في الطاقة النووية والفحم على الترتيب .

وبالنسبة لترشيد استخدام مصادر الطاقة فان استخدام التكنولوجيات المحسنة ليس فقط لترشيد الاستخدام والتوزيع والاستنفاع بل يتعداه زيادة المحتوى الكالوري Caloric Content الذي يقل بالتبعية نتيجة الفاقد في كل تلك المراحل : تنقيا - واستخراجا - وتوزيعا . واستخداما واستنفاعا . ان ذلك بالضرورة لا يتطلب مجهودات اكبر فقط بواسطة الحكومات المحلية بل يتعداه الى مزيد من التعاون الدولي لأقامة وتقوية امكانيات التدريب في مجالات البحوث والتطوير في اطار مؤسسات تنشأ لهذا الغرض في الدول النامية .

ويرى البعض في الحاجة الى سياسة عالمية للطاقة هو الخلاص من وطأة الهزات والصدمات والازمات التي يدعون بأنها أحد الاسباب الاساسية لازمة الاقتصاد العالمي وتوتو العلاقات الدولية ونحو هذه السياسة العالمية هي تهيئة كل الظروف امام الدول المصدرة والمستوردة للجلوس لمفاوضات تنتهي باقرار تعهدات من قبل الطرفين ، تلتزم فيها الدول المصدرة بعدم تخفيض الانتاج او التصدير والاتفاق على اسعار واقعية ترتبط بمعطيات مصفوفة اسعار المواد الخام الاخرى المشكلة لبدائل الطاقة في صورها المختلفة بطريقة يمكن بها تحاشي اى مفاجآت لزيادات غير متوقعة او يمكن التنبؤ بها مسبقا .

ان الدول الاساسية المستوردة للنفط عليها تحديد وارداتها من البترول تحت أعلى حدود ثم التوصل الى الاتفاق عليها من جانب الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية IEA International Energy Agency لمستويات استهلاك الطاقة في استخداماتها النهائية بمقويات ترض عند عدم الوصول الى المستويات المحددة ، وتحديد اسعار الطاقة للمستهلك النهائي لمستويات تعطى حوافز لزيادة انتاج الطاقة .

ومن الاهمية بمكان تأكيد أن سياسة عالمية للطاقة يمكن ان تكون جزءا لاتفاقية على مدى واسع من المسائل محل الخلاف في حوار الشمال والجنوب .

٥ - بعض مشاكل التنمية الملحة

وقد يشمل هذا النوع من المشاكل الآتى :-

- (١) المعونة الرسمية للتنمية .
- (٢) المشكلة السلمية .
- (٣) مشكلة السلع المصنعة .
- (٤) مشكلة الغذاء .
- (٥) مشكلة التكنولوجيا والتعاون الفنى .
- (٦) مشكلة نزع السلاح وتشابك علاقات التنمية والتعاون والأمن وانفراج العلاقات الدولية .

(١) المعونة الرسمية للتنمية

لم يكن هناك إلحاحاً لزيادة مستويات المساعدات أو المعونة الرسمية للتنمية أكثر من الآن . لأن مشاكل موازن المدفوعات لكثير من الدول النامية أصبحت حادة عن ذي قبل وأن آمال ورتقيات النمو نحو زيادة صادراتها أصبحت مهددة مع زيادة الإجراءات الحمائية والوقائية من قبل الدول المتقدمة التي تضعها أحجار عثرة أمام فتح الفرص أمام صادرات تلك الدول في أسواقها ، ويزيد تفاقم هذا الوضع بطبيعة الحال إنعدام قدرتها على تمويل الحد الأدنى للمتطلبات الهامة من وارداتها التي تتدهور بشكل حاد . ومن الملاحظ أنه في بداية عقد السبعينات ان الدول المتقدمة قد تعهدت لتحقيق هدف تصل نسبة إلى ٠.٧٪ من الدخل القومي الإجمالي لها يتم تخصيصه للمساعدات الرسمية للتنمية ، وفسر واقع الأمر بانتهاء عقد السبعينات فإن ماتم تحقيقه من هذا الهدف كان هو نصف ما استهدفه أي نسبة وصلت بالكاد إلى ٠.٣٥٪ من الدخل القومي الإجمالي لها . وقد يلقي هذا ليس فقط إحساساً بالاحباط نحو نوايا الدول المتقدمة ولكن في مدى ما يمكن أن تقدمه في الاعقاد التالية من تعهدات .

وتبقى على الساحة الدولية من أجل إدارة رشيدة للتنمية أن أسباب الفقر الأساسية لا يمكن التخلص منها بدون تحولات وتغييرات هيكلية وتحقيق معدلات نمو تتطلب معدلات عالية من الاستثمارات ليس فقط لمشروعات الحجم الصغير خاصة في الزراعة والقطاع الريفي ولكن كذلك بالنسبة لمشروعات الحجم الكبير التي تنصب على المرافق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المشروعات الصناعية . وعلى ذلك فإن برامج المساعدات تلك يجب إقرارها وأن تغطي مثل تلك المشروعات وكأولوية ملحة لكونها ذات صفة متعددة الجوانب في نفس الوقت . ولكن من الملاحظ أن البرامج التي تركز بشكل خاص على الدول الأكثر فقراً وكذلك جيوب الفقر في بعض مناطق الدول النامية يجب أن تتم في إطار استراتيجية شاملة للتنمية تتحرك في إطارها إيجابيات هذا النوع من المساعدات ليس فقط من قبل الدول النامية ولكن على مستوى المؤسسات الدولية المعنية في نفس الوقت .

(٢) المشكلة السلعية

أن الأهمية المتعلقة على أهمية الصادرات السلعية كبرنامج عالمي خاصة فيما يخص نصيب البلاد الأكثر فقرا من ذلك من أجل دفع عملية الاستقرار اللازمة لأسواق تلك السلع ستبقى دائماً هي المحك واختبار حسن النوايا للمجتمع الدولي لخلق إطار فعال من أجل تنمية اقتصادية ذاتية الدفع تدعم نفسها بنفسها في الدول النامية •

أن ذلك قد يتطلب إقامة أو إنجاز اتفاقات سلعية دولية •

International Commodity Agreements

تأسس على عدم تعقيد إدارة تلك الاتفاقات مستقبلاً ، فمثلاً يمكن الاستفادة من تغيير ضرائب الصادرات والتي يمكن إقرارها بشكل وعلى أساس من التنسيق • ويرى البعض في هذا الصدد أن تكلف الجهود لإنجاز العشرة اتفاقات الأساسية التي تدخل في إطار الاتفاقات السلعية الدولية حتى عام ١٩٨٥ وذلك للسلع الأكثر استراتيجية على المستوى الدولي قبل أن يبدأ النصف الثاني من عقد التنمية الثالث •

ومن الملاحظ أن هناك ثغرات خطيرة في استقرار متحصلات الصادرات ، ولو أن المقاييس المعمول بها من صندوق النقد الدولي لا يمكن لها ملء تلك الثغرات حتى ولو من خلال تسهيلات التمويل التعويضي فعلى ذلك يجب أخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار بإقامة تسهيلات منفصلة ولكنها يجب أن تكون مكملة في نهاية الأمر للتسهيلات المعوضة •

وعلى ذلك فإنه يلزم إشراك الدول النامية في السوق الدولية لتصرف السلع بنفس ما يعطى لسلع الدول المتقدمة من فرص ولكن ذلك يتطلب بالضرورة أن تلعب الوكالات الدولية المتخصصة والقائمة على هذا الخصوص في تدبير التمويل اللازم بالإضافة إلى الأهمية المطلقة لازالة جميع العقبات التي تحول دون عملية تحرير التجارة الدولية من خلال السياسات المتبعة ومن خلال القيود العملية على واقع الأداء المفروض لترويج سلع الدول النامية بنفس الأسلوب المتبع مع الدول المتقدمة •

(٣) مشكلة السلع المصنعة

كما هو معلوم فان عملية تصنيع المواد الخام وانتاجها على شكل سلع مصنعة هي العملية ذات الدور الحاسم في عملية التنمية الاقتصادية لمعظم الدول النامية ، وان ذلك بالقطع سيعطى الفرص لتصبح اكثر حرية وانطلاقا لهذه السلع نحو اسواق الدول المتقدمة وسيكون الامر اكثر حيوية مع اقل تحسين او تعديل يمكن ادخاله على شكل وجودة وآداء واستخدامات واسعار تلك السلع .

Lima Target

وما يجد رذكرة في هذا الصدد هو الهدف الذي حدد في لима

لنسبة مساهمة او مشاركة الدول النامية لانتاج السلع المصنعة في الانتاج العالمى والذي حدد بنسبة ٢٥% من هذا الانتاج وذلك حتى عام ٢٠٠٠ فان ذلك يقدم تحديا حقيقيا ويدعو الى جهود تدعم توفير وتأمين امكانية زيادة التدفقات الاستثمارية وتقل التكنولوجيا الملائم لهذه الدول والحد من تطبيقات القيود المفروضة على التجارة الدولية من خلال واقع نشاط الشركات العابرة الجنسية

Transnational Corporations - TNCs

واحلل التحسينات والتعديلات اللازم ادخالها على سياسات الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بذلك الخصوص ، وقد يرى البعض ان تشجيع الدول المتقدمة بعض الدول النامية فى تصنيع بعض السلع التى تتمتع الدول النامية فيها بميزة نسبية مثل توفر الايدى العاملة او انخفاض الاجور أو قرب الاسواق او الانتاج بحجم كبير مع زيادة حجم السوق او اعتبار المسافات الاقتصادية الخ .

(٤) مشكلة الغذاء

بالرغم من كل التحسينات في المستوى العام للوضع الغذائي العالمي منذ أزمة الغذاء العالمي التي صاحبت فيما سمي بأزمة الطاقة الاولى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ فان الموقف العالمي للأمن الغذائي بقي على مستوى حرجي حتى الآن ، وذلك على الرغم من تقدم ضئيل في اقامة نظام للأمن الغذائي العالمي يمكن الاعتماد عليه . والسبيل الى ذلك - كما يعرفه الخبراء المتخصصون - دون شك يكمن في دفع الجهود الرامية الى زيادة انتاج الغذاء . ومنذ أن احتلت مشكلة الغذاء اهتماما خاصا - خاصة بعد ما تركزت في الدول النامية الاكثرفقرًا ، ولايهم عنا كما يدعى البعض من أن حل المشكلة يكمن في إنبسياب رؤوس الاموال الخارجية الى تلك الدول ، بقدر الاهمية الملقاه على عاتق الجهود المبذولة في تلك الدول من تخليط القطاع الزراعي من مدخل المفهوم الواسع في اطار تنمية شاملة ريفًا وحضرًا وزيادة تركيز الاهتمام على مساهمة السكان في ذلك ، اضافة الى ما يمكن لبعء التعاون بين تلك البلدان من واقع الخبرات المحلية لحل مشكلة الغذاء من خلال تنمية شاملة كما ذكرنا من قبل ، وبالنسبة لتوزيع الغذاء ، فان الجهود يجب أن تركز على زيادة المعرض منها - ليس هذا فقط - وإنما قد يمتد كذلك لتأمين المعرض الغذائي بشكل كاف ، وواضح أن ذلك ربما لا يكون جائز التحقيق الا من خلال اعادة لتوزيع الدخل وكذلك الاصول المنتجة (الارض على سبيل المثال) وسياسات تخضع مساحات زراعية واسعة لتحقيق تلك الغرض .

والى جانب تلك المقاييس التي يمكن بها زيادة انتاج الغذاء ، فانه يمكن تحقيق ذلك ايضا ومن خلال تحسينات تستفيد من تكنولوجيا زراعية ملائمة ، من ميكنة زراعية متاحة ويمكن استيعابها امكانية التحكم وحسن ادارة وترشيد نظم الري واستخدام المياه ، الحصول على المخصبات الطبيعية والكيميائية المناسبة واستخدامها بالقدر المناسب . . . الخ كل هذه المدخلات بسد دون شك ستساهم في ارساء تلك النظام الذي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا للاقتراب من تحسين الوضع العالمي لمشكلة الامن الغذائي ، كما أن ذلك يتضمن بالطبع - او يجب ان يتضمن - أسعارا مناسبة معقولة وتمتع بخاصية شبة مستقرة خاصة للحبوب ، بالاضافة الى قدرة وكفاءة تخزينية يمكن التوسع فيها خاصة مع امكانية ظروف التطوير في هذه العملية الهامة جدا في الدول النامية ، وإذا

اضيف الى ذلك المعونات الغذائية الضرورية واللازمة من خلال الترتيبات الدولية لتأمين الامداد
بها خاصة في ظروف النقص في المعروض فيها دوليا وعند فشل الحصول على حصاد مناسب خاصة
في الدول الاكثر فقرا •

وحيث تحتل قضية الامن الغذائي (كمشكلة غذاء وزراعة) مفهوما عريضا على المستوى العالمي
فانها بلا شك إحدى المشاكل الحساسة التي تتمتع بأولوية ملحة وحاسمة في تحسين اوضاع
الاعتماد على الذات - والاكتفاء الذاتي في الدول النامية خاصة في الاجل الطويل • وواضح
أن ذلك لن يتم تحقيقه بدون جهود تعاونية لزيادة الانتاج والاحتياطيات من المعروض الغذائي
يجب التحكم فيه من خلال تسهيلات التخزين والنقل لتقليل المستويات العالية التي قد تصل لها
الواردات من خارج كل دولة في بعض اقاليم ومناطق يتم فيها توسيع امكانيات التعاون والجهود
التكاملية اقترابا من حل المشكلة ما أمكن داخل الاموال الذي سيقبل في النهاية وبطبيعة الحال
التبعية الغذائية لمنطقة او اقليم ما على المصادر الخارجية في اطار عالمي • كما يضمن ذلك في
مرحلة تالية فائضا لتحقيق الامن الغذائي المرجو • وفي هذا الخصوص قد تجدر الإشارة الى
ما حققته مجموعة الانديين Andean Group في مجالات التعاون التي حققت انتاجا

حيوانيا وزارعا مشجعا • ومع ذلك فانه يمكن تحقيق الكثير من خلال التعاون الاقليمي بين الدول
النامية Regional Cooperation among Developing Countries

في مجال تحقيق احتياطيات غذائية وتجارة اقليمية زراعية • نظم وتوافر معلومات تجارية زراعية
نظم واساليب تسويق منتجات زراعية • الارتفاع بالعمالة المحلية ومستويات الاجور • • • • •

بذلك يمكن في الواقع تعديل الاوضاع الراهية الى كفاءة حسن اجراءات التوزيع لتلك المناطق
الريفية التي تشكل في كثير من الدول النامية القطاع الانتاجي غير المنظم •

(٥) مشكلة التكنولوجيا والتعاون الفنى •

سيظل الجدل عن تلك المشكلة شبه منعقد على الصعيد العالمى وفى اطار التشابك القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية بوضعها المعاصر • نظرا لان امكانية او قدرة التحكم ونقل أو انتقال التكنولوجيا — كما يقولون أحيانا — فان الامكانيات والقدرات المحلية هى المحك الاول والاخير أى الحاكم على كل الترتيبات على مستوى كل دولة واقليم الامر الذى قد يحتوى على مناقشة بعض الامور المتعلقة بفرض ضرائب • او وضع حدود لانشطة المشروعات الاجنبية • تنظيم شروط وازدواج عملية نقل التكنولوجيا مع التخلص من الشروط المقيدة التى قد تفرضها ظروف الواقع فى معظم الاحيان •

وبامعان النظر فى مقولة تنمية قدرة التحكم على استيراد التكنولوجيا فانه يصبح من باب أولى أن يكون هناك امكانا اكثر فى خلق وتطوير التكنولوجيات المحلية • وعلى ذلك فان البعدين المحلى والاقليمى فى الواقع يشكلان تكاملا مأمولا لان التعاون الاقليمى بين الدول النامية مثلا قد يضم بين قوائم ترتيب الاولويات الملحة — وتتطرق كذلك الى مسألة البحوث والتطوير R + D وكذلك تبادل الخبرات والكفاءات والمهارات • اقامة وانشاء وتنظيم بنوك معلومات تكنولوجية • التعاون فى عملية موسعه للاختبارات للانجازات التى يمكن تحقيقها تعقبها عملية تقييم شاملة لامكانية التطوير adaptation ثم نشر وتعميم النتائج خلال المراكز المنتشرة محليا واقليميا والمفروض فيها ان تكون مرتبطة بخطة محكمة مع بنوك المعلومات التكنولوجية عن المحقق محليا وفى الخارج • من خلال شبكة اتصال يقنواتها المستمرة لترشيد اتخاذ القرارات عن جدوى واشمية استخدام تكنولوجيات دون اخرى فى قطاع دون آخر بل فى القطيعات وحتى مستوى المشروعات فى اقاليم محلية داخل اطار قطرن وهكذا ••• الى ان يحدث feed back يمكن من احداث تصحيحا فى الوقت المناسب لقرار تكنولوجى دون آخر — قبل ان تصل التكلفة الى خسارة متسدة قد تصل لاجيال • متزامنا مع الوقوف فى رقة تبعية تكنولوجية مؤبدة •

(٦) مشكلة نزع السلاح وتشابك علاقات التنمية والتعاون والامن وانفراج العلاقات الدولية .
لم يشهد العالم في كل تاريخه - وتاريخ الحروب وأحجام ترساناته - ما تشهده ترسانات
الدول الآن من أدوات ووسائل التدمير والدمار الشامل لكل تراث الانسانية والحضارة عبر
عصور التاريخ الامر الذي حول موارد ضخمة وهائلة الى الاغراس العسكرية في الوقت الذي يعاني
فيه الاقتصاد العالمي من مجموعة متشابكة من أعقد القيود على معدلات النمو الاقتصادي مع
تكريس للتخلف للبلاد الاكثر فقرا والاقل تقدما ، وتأزيم فرس الانفراج الدولي
Detente واضعاف الامل الى أقل قدر ممكن لعلاقات متسقة للتنمية والتعاون والامن في اطار علاقات
دولية اكثر حكمة وعدلا . الامر الذي تنشده الشعوب توصلا الى ظروف تضمن ارساء العدل
السياسي والاقتصادي لكل شعوب العالم وبلدانه حيث القدرة على خلق مناخ دولي اكثر امانا
يساعد على اعادة تحويل تلك الموارد النادرة الغالية من استخدامها التدميري الى تعبئتها
من اجل الوفاء بالحاجات الاساسية للانسان التي ما زالت في حاجة شديدة وماسة الى تكييف
كافة الجهود وصولا بها الى استراتيجية للتنمية خاصة البلاد الاكثر فقرا في بلاد العالم الثالث.

وبالنظر الى تحقيق مسار تنمو عالمي آمن منزوع السلاح أو على احسن الاحوال متحكم فـ
اقتناء وسائل التدمير فيه ، فانه بالرغم من وجود كميات هائلة من وسائل التدمير ، فان السدول
النامية النامية فيه شهدت وتظل تشهد - كحفل تجارب - احداث وسائل القتل متقاتلة متصارعة
بعضها مع البعض الآخر - لكن ذلك بشكل متميز عن صراع النظم الاجتماعية (الرأسمالية والاشتراكية)
وكل ما سبق العصر الحديث كذلك ، والامثلة على ذلك كثيرة منها :
الصراع الاثيوبي - الصومالي ومشكلة الحدود ، تصارع القوميات وتنافسها في الهند الصينية ، الصدام
التنزاني - الاوغندي ، القتاتل على تحديد هوية الصحراء الغربية باشتراك المغرب - الجزائر
ليبيا - موريتانيا - جبهة البوليزاريو Polisario . واذنا تابعنا قائمة الصراع في مناطق
اخرى استراتيجية تشير حساسية فائقة على مجريات الاحداث ومعطيات العلاقات الدولية المعاصرة
فاننا سنجد الصراع الهندي - الباكستاني والصراع العربي - الاسرائيلي بما لكل منها من جذور
سابقة على الحرب الباردة : بينما أن الصراع الكوري (كوريا الشمالية / كوريا الجنوبية) غالبا

ولكن بشكل غير دائم صورت التوتر مع تغيير أسلوب الحرب الباردة • ومع استمرار الاحداث والصراعات الدامية بين دول العالم الثالث يمكننا كذلك أن نشير هنا الى الصراع العمانى - اليمن الجنوبى ومشكلة ظفار • الصراع الدامى الذى مايزال مستمرا بين العراق وآيران • توترات الحدود بين الصين والآخر الذى يشمل ليبيا - تشاد - (السودان - مصر) • واذا ما انتقلنا الى أمريكا اللاتينية فان الوضع لم يكن احسن حالا والامثلة على ساحات الصراع كثيرة • نيكارا جوا • السلفادور • جواتيمالا • صراعات الحدود بين بيرو - شيلي - اكوادور وصراعات اخرى بين الأرجنتين وشيلي على هضبة بتاجونيا • الأرجنتين وصراعها مع بريطانيا على تصحيح وضع جزر المالفينس (فولكلاند) •

ان ماتصوره تلك الامثلة لساحة الصراع داخل العالم الثالث نفسه افرت حتى المعنى المجرد لمفهوم الانفراج فى العلاقات الدولية بابعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية • وباعدت الاحداث والصراعات بين توازنات المصالح والاهداف المشتركة وبين مفهوم استمرارية الصراع وتغذيته واشغال الحروب داخل اقاليم وبين بلدان دول العالم الثالث لاسباب قد تتركز الى ابعاد تاريخيه او استغلال نعرات القومية واخيرا استغلال البعد الطائفى العقيدى وهى أخطرماتواجهة المناطق الأكثر اشتعالا فى العالم الثالث : الشرق الاوسط • وعلى ذلك فان مفهوم الانفراج الدولى يجب ان يوسع من رقعة الجغرافية مدعما بأنظمة من الامن الجماعى

Systems of Collective

Helsinki Final Act

Security بما يتشابه مع القرار النهائى بهلسنكى

وتكليفه بما يلائم الظروف المحلية لتسوية الصراعات وقرار الامن والانفراج بين الدول الذى اصبح حيويا وحاجة ملحه لهذه الاجزاء من العالم •

وفيما يتعلق بعناصر وجدت لتدعيم انظمة الامن الجماعى فى الدول النامية • نشير هنا الى القرارات العديدة لمنظمة الوحدة الافريقية OAU وحدود نشر اسلحة الدمار الشامل فى اراضى امريكا اللاتينية • وكذلك المقترحات السوفيتية بانشاء نظام من الامن الجماعى فى آسيا •

ومن غير المتصور قطعا أن تأثير الانفراج الدولى فى الصيغة الاوربية وشمال الاطلنطى وهى هامة جدا على الصعيد العالمى ككل وشكلها الاكتر اهمية لما تلقىه من ظلال على الدول النامية (الجزء الاساسى من العالم الذى يختزن اكبر قدر من اسلحة الدمار الشامل وخطورة ذلك ان

الصراعات المحلية فيما بين هذه الدول بالمخزون من تلك الاسلحة فيها يمكن ان يكون له نتائج عالمية التي يصعب تحديد آثارها مستقبلا) .

وتظهر هنا معضلة تطرحها طبيعة الصراعات داخل الدول النامية نفسها هي : هل بإمكان هذه الدول ذاتها التدخل في انهاء تلك النزاعات وتسويتها فيما بينها ، لان لا يصح ان يغيب عن اذهان متخذي القرار والمشاركين في ذلك في تلك الدول ان فهم مسؤولون الفاعلية المشتركة تحت مظلة حركة عدم الانحياز مثلا تكاملا مع حركة الدفع للترويج للمدخل الاقليمي للتعاون فيما بينها متزامنة وبالتوازي مع كل الجهود الرامية الى احياء روح التضامن الجماعي ، والامن الجماعي والاعتماد الجماعي على النفس كما يدعو الى ذلك منطق وفلسفة ومفهوم التعاون الاقليمي بين الدول النامية RCDC لتغطي اكبر المساحات واوسع مفاهيم الامن بعناصره السياسية والعسكرية والاقتصادية في اطار اجتماعي وحضاري شامل .

رابعاً :

بعض مؤشرات الساحة الدولية للتنمية مع بداية الثمانينات وموقع العالم الثالث منها

يجتهد المهتمين بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ، والنظم الاقتصادية ، ومشاكل الساحة العالمية للتنمية باقرار او الاتفاق على تقسيمات محددة يستحسن الاتفاق عليها فـى تقسيم البلدان اما حسب انتمائها الاقتصادية (راسمالية ، اشتراكية ، نامية) واكثر تفصيلاً او تحديدا الى دول متقدمة صناعية غنية ، واخرى متخلفة فقيرة ، وثالثة مهددة للنفط ، ورابعة مستوردة للنفط .

وقد يسمى البعض الى تقسيمات اكثر حدة في صيغ التخلف او تهذيبا له مثل الدول الاخذة في النمو ، الدول النامية ، الدول الاقل نمواً ، الدول الاقل تطورا ، الدول الفقيرة الدول الاكثر فقرا . . . وهكذا .

ومهما كانت الاجتهادات في الولج الى هذه التسميات او تلك فان سيادة تعبـير دول العالم الثالث قد سادت الساحة الدولية منذ امد غير بعيد ، بعد ان اخذت تلك البلدان في النضال من اجل تحريرها السياسي بعد ان حكم الاستعمار قرونا طويلة ورددها طويلا من الزمن يقهر شعوبها ويستغل ثرواتها ويستنزف مواردها . وحسبنا في استخدام اى من هذه التسميات او تلك خاصة فيما يتعلق بالدول النامية اننا نقصد حزام الفقر والتخلف والصراع في الجزء الجنوبي من الكرة الارضية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الذى ما تزال تناضل شعوبه من اجل تحرير اقتصادى حقيقى - حسبها ان تجد لنفسها مكانا حقيقيا تحت شمس عدالة نظام جديد .

ان المقام نظرة على الساحة الدولية للتنمية وموقع العالم الثالث منه يمكن ان توضح اماشـا ما يلى :-

- ١- قيد معدل النمو في الدول النامية بشكل ملحوظ في عام ١٩٨٢ . الامر الذي ادى الى هبوط اسعار المواد الاولية التي تصدرها (النامية) بسبب انخفاض طلب الدول الصناعية .
- ٢- ادت الزيادات المتتالية في الارتفاع باسعار الفائدة الى ازدياد مدفوعات الدول النامية الخاصة بخدمة ديونها ومع هبوط اسعار البترول اضطرت دول كثيرة الى اتباع اسلوب انكماش في سياساتها للسيطرة على حساباتها الجارية .
- ٣- اختلفت اختلافا متباينا معدلات النمو في الدول النامية حيث حقق بعضها معدلات نمو ادى مقارنة مع المعدلات التي وصلت اليها نفس الدول في عقد السبعينات ، في الوقت نفسه كان هناك بلاد نامية اخرى هبط اجمالي الناتج المحلي GDP هبوطا مطلقا .
- ٤- واضح ان معدلات النمو في الدول النامية عانت انحسارا شديدا هي اقل بكثير من متوسطة في عقد السبعينات وقد يستمر ذلك اقل من معدل الزيادة في عدد السكان .
- ٥- خفض ارتفاع تكاليف الاقتراض طلب الدول النامية على الموارد الخاصة ، بينما قيدت البنوك التجارية تدفق راس المال الخاص على معظم الدول النامية نتيجة لقلقها في ارتفاع احتمالات انكشافها وتقلص احتمالات النمو .
- ٦- اضطرت العديد من الدول النامية الى اتباع سياسات حادة للانكماش بغرض تخفيض وارداتها للسيطرة على العجز المستمر والمتزايد في حساباتها الجارية .
- ٧- ادت حالة الركود على الساحة العالمية الى التأثير على متوسط دخل الفرد الذي ساد دول الجنوب وكان الاثر واضحا في الدول المستوردة للبترول ولكنه قد تجدر الاشارة هنا الى ان مجموعة الدول الواقعة في شرق آسيا حققت معدلات نمو عالية نسبية بالمقارنة مع معظم الدول النامية ، وما يثير القلق في هذا الخصوص ايمان استمراره حدة الركود في بعض الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض حيث انخفض معدل النمو بشكل مطرد

من حيث متوسط نصيب الفرد منذ اوائل عقد السبعينات ، وفي حالة دول امريكا اللاتينية فقد هبط اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٣% من حيث متوسط نصيب الفرد عقب انخفاضه بنسبة ٤٥% في عام ١٩٨١ . وذلك بالنسبة للدول المستوردة للبترول .

٨- انحسار الموجات الطموحة للحد التنموي في البلاد المصدرة للبترول نتيجة الهبوط المتتالي في اسعار البترول في الاسواق العالمية ، ووضوح اثارها في ظهور بعض المشكلات الاقتصادية الحادة وفي بعض الحالات صاحب ذلك مشكلات اجتماعية كذلك .

٩- ادت حالة النمو المنخفض في الدول النامية الى ظهور زيادات في البطالة والعمالة الناقصة وبالتالي زاد الفقر ، وفي امريكا اللاتينية حدث صعوبة لمواصلة اسلوب التقدم الذي تم احرازه في عقد السبعينات ، وفي الدول الافريقية خاصة جنوب الصحراء (افريقيا السوداء) فقد ادت حالة الركود الى انخفاض مستويات المعيشة التي بدأت بالفعل انخفاضها مع اقتراب عقد السبعينات لنهايته .

ونتيجة ذلك ان الوضع الحالي لحالة استمرار الركود ادى الى تزداد اوضاع كثيرة داخل مجتمعات الدول النامية الى وضع مأساوي له ابعاد خطيرة والمعقدة . الامر الذي سيفرض على تلك الدول اوضاعا ومواقفا تبطئ من خروجها او على الاقل تسرع من تضاعفها للخروج من هذه الحالة التي يعانيها الاقتصاد العالمي في ظل معطيات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة . وفي ظل أساليب متباينة وفاهيم مختلفة لتصارع المصالح لادارة عادلة لساحة التنمية الدولية .

١٠- انخفاض الطلب على المعادن الخام مثل النحاس والحديد والالومنيوم والرخام . كما انخفضت اسعار المواد الاساسية الزراعية مثل الجوت والقطن ، وانخفضت اسعار الكاكاو باستمرار مخزونة مرتفعة نتيجة ازدياد المحصول المحقق في خمس سنوات متتالية . واحتفظ البن باسعاره تاسيسا على اتفاقية البن الدولية وادت زيادة انتاج محصول الارز في عام ١٩٨٢ الى انخفاض اسعاره بنحو ٣٨% .

١١- من الملاحظ انه بينما انخفضت اسعار صادرات الدول النامية من السلع الاساسية بنسبة ٢٥% في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، فان اسعار صادرات الدول الصناعية من السلع الاساسية لم تنخفض الا بنحو ١٢,٥% .

١٢- نتيجة تقلبات اسعار البترول في السوق العالمي ارتفاعا وهبوطا حدث انخفاض في نسبة استهلاك البترول في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على مدى العشر سنوات الماضية . فقد هبط استهلاك البترول في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨١ من ٣٩,٢ - ٣٥,٥ مليون برميل يوميا لان الدول الصناعية المتقدمة استطاعت تقليل استهلاكها من البترول عن طريق تنفيذها واتباعها قواعد عريضة للسلوك الاستهلاكي الجماعي ، بينما استمرت الدول النامية في اتباع اساليب اقل مرونة .

OPEC

١٣- انخفضت حصة منظمة الاقطار المصدرة للبترول

(١- الجزائر ٢- اكوادور ٣- الجابون ٤- اندونيسيا ٥- ايران

٦- العراق ٧- الكويت ٨- ليبيا ٩- نيجيريا ١٠- قطر

١١- المملكة العربية السعودية ١٢- الامارات العربية المتحدة ١٣- فنزويلا)

من الانتاج الاجمالي للبترول باكثر من ٦٧% في عام ١٩٧٣ الى نحو ٤٧% في عام ١٩٨٢ . ويعكس هذا الهبوط تخفيضا في انتاج الاوبيك بنسبة ٤٢% بهدف دعم سعر البترول وزيادة بنسبة ٤٠% في انتاج بترول الدول غير الاعضاء في الاوبيك وخاصة المكسيك والمملكة المتحدة بعد اكتشاف حقول بحر الشمال .

١٤- في الربع الاول من عام ١٩٨٢ طبقت OPEC نظاما لحصص الانتاج ، وجعلت مخصصا لكل دولة حصة انتاج على اساس نصيبها من الانتاج الكلي في OPEC خلاصا الربع الاخير من عام ١٩٨١ . ورغم نجاح هذا الترتيب في الحد من انخفاض الاسعار ، الا انه قد تشبه معارضة لذلك وحاولت بعض الدول زيادة اجمالي عائداتها عن طريق تخفيض

اسعارها الى اقل من السعر القياسي للبتروول السعودي ، الامر الذى ادى بعدم التقيد
بحدود قصوى للانتاج كما حددته OPEC الى انخفاض الاسعار مرة اخرى حتى وصل
الى ٢٩ دولارا للبرميل في مارس ١٩٨٣ .

١٥- ادت الانخفاضات المتتالية في اسعار البترول في السوق العالمى وكذلك الانخفاض الشديد
في اسعار السلع الاساسية غير البترولية ، واستقرار ان لم يكن شبه استقرار اسعار
المنتجات ، الى التأثير على معدلات التبادل للدول النامية .

١٦- حققت صادرات الدول النامية من البضائع زيادة اقل من ٢% في عام ١٩٨٢ وهى نسبة
قلت كثيرا عن معدلات النمو التى عرفتتها قبل ١٩٨٠ الامر الذى ترتب عليه (قلّة
النمو في حجم الصادرات) انخفاض اسعار السلع بالقيمة الراهنة للدولار ربما يزيـد
على ٨% فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . (مثال : انخفضت حصة صادرات الفلبين
باكثر من ١٣% في ١٩٨٢) .

١٧- ابطأت خطى التقدم نحو تحرير التجارة منذ اختتام المفاوضات التجارية المتعددة
الاطراف في ١٩٧٩ متزامنه مع القيود المفروضة على الواردات من مختلف الانواع وانخفاض
طلب الدول المتقدمة عليها من الدول النامية . الى تعقيد مشكلة الاجراءات الحمائية
خاصة في عدد من القطاعات : السيارات والصلب والمنسوجات والمنتجات الزراعية . الى
الحد التى وصلت به تلك الاجراءات الى درجة من المماطلات الادارية في منح تراخيص
الاستيراد .

١٨- برغم زيادة التجارة بين الدول النامية في السبعينات باسرع مما زادت عليه التجارة الدولية
في مجموعها الا ان البعض يرى ان حجم هذه التجارة يكاد لا يعوض ولو جزئيا عن
انخفاض الطلب من جانب الدول الصناعية اثناء الركود الحالى ، ففي عام ١٩٨١ انخفضت
صادرات الدول النامية الى دول نامية اخرى بما يقرب من نصف النسبة التى انخفضت بها

• صادراتها للعالم

١١- أدى انخفاض حصة الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاقتراض أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إرغام الدول النامية على تخفيض وارداتها الأمر الذي أثر في النهاية على معدلات نموها •

٢٠- أدت أسعار الفائدة المرتفعة بالدول النامية إلى الحد من الاقتراض من الأسواق المالية الخاصة ، ومع ذلك فقد زادت مدفوعات الفائدة في ١٩٨٢ على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل التي اقترضتها الدول النامية من مصادر خاصة بمقدار ٧٦٦ بليون دولار أي ٦٥% تقريبا من إجمالي الانخفاض في حصة صادراتها البالغة ١١٥ بليون دولار •

٢١- بالرغم من انخفاض الاقتراض من المصادر الخاصة ، وبرغم عدم حدوث تغيير يذكر في القروض الرسمية ، فقد بقي العجز في الحساب الجاري لجميع الدول النامية عند المستوى العالمي ذاته لعام ١٩٨١ • كذلك بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند نفس مستوى عام ١٩٨١ تقريبا برغم ما بذلته بعض الدول النامية من جهود لتشجيع الاستثمار كبديل عن زيادة ديونها •

٢٢- قدمت دول الأوبك OPEC ٧٨٨ بليون دولار في شكل معونة رسمية للتنمية في الدول النامية ، بانخفاض طفيف عن عام ١٩٨١ أو ما يعادل ١٤٦% من إجمالي الناتج القومي لها ، وجاء الجزء الأكبر من هذه المساعدات من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وبلغت المعونة الرسمية للتنمية في هذه الدول ٢٧٢% ، ١٩٨% ، ٢٨٨% على الترتيب من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٨١ •

٢٣- أدى الانكماش الذي ازدادت حدته بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ إلى الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة ، متزاذا مع حدوث ركود في التجارة العالمية وانخفاض حاد في أسعار

الملح الأساسية مما عقد مسألة ادارة الدول النامية لديونها الخارجية وخدمتها بشكل خطير ، كما أدى هبوط عائدات الصادرات مقترنا بزيادة الفوائد المدفوعة الى ان اصبح من الصعب جدا على عدد من الدول الاستمرار في تسديد اقساط خدمة ديونها . فقد زادت خدمة الدين الى عائدات الصادرات (بما في ذلك الخدمات) لكافة الدول النامية من ١٣ر٦% في عام ١٩٨٠ الى ٢٠ر٧% في عام ١٩٨٢ ، وزادت الديون المتوسطة والطويلة الاجل المستحقة من ٢٦ر١% من الصادرات في عام ١٩٨٠ الى ١٠٣ر٨% في عام ١٩٨٢ . (من الممكن طبعا ان تكون هذه المعايير الاجمالية ضللة نظرا لان قدرة احدى الدول على سداد الزيادة في خدمة الديون ليست متوفرة لتخفيف التزامات دولة اخرى ، ولان تأثير مستوى معين لكل نسبة يختلف تبعا لمدى مرونة اقتصاد كل دولة ، وتبقى حقيقة ثابتة وانه مما لا شك فيه ان الموقف الخارجى لكثير من الدول قد ساء بشكل ملحوظ خلال العام ١٩٨٢ .

٢٤- ادى الوضع الخطير الذى تمر به كثير من الدول النامية المدينة الى ان اجمعت البنوك التجارية عن زيادة تعريف نفسها للانكشاف ، لان احد الاخطار الرئيسية التى تعرض له النظام الاقتصادى العالمى فى عام ١٩٨٢ هو تهديد تلك البنوك بانها سوف تحد من تقديم قروض جديدة للدول النامية فى الوقت الذى اصبح استمرار اقراض هذه الدول امرا لازما .

٢- اصبح واضحا انه من الضرورى اجراء تغييرات على الساحة الاقتصادية العالمية قبل ان يكون فى الامكان التغلب على مشاكل الديون الحالية منها على سبيل المثال : عدم السماح للضغوط الحماية باقامة حواجز جديدة امام التجارة ، تخفيض مستوى اسعار الفائدة ، زيادة مستوى المعونة الرسمية للتنمية ، اعادة جدولة الديون ، منح قرض سماح لسداد الفوائد وخدمة الديون بعد اقرار اعادة الجدولة ، توسيع نطاق المفاوضات فى اطار حوار الدائن والمدين وايجاد صيغ جديدة فى اطار التبادل والتجارة

الدولية تسح بمعدل نمو يساعد الدول المدينة على القدرة على الاستمرار في خدمة الدين وأنواع القروض المقدمة .

٢٦- ستظل الموضوعات الملحة والمشتعلة لمشاكل العالم الثالث من أكثر ما يثير الجدل داخل العالم المتقدم وبين العالم المتقدم والناقص حتى في إطار د اخلى للعالم النامى ذاته والتي يجب ان تمتد الى المسائل المتعلقة بالتدفقات النقدية ، الديون الخارجية ، التجارة الدولية ، السلع الاساسية ، سياسات انتاج واسعار البترول ، بدائل الطاقة ، تكلفة التكنولوجيا ، برامج البحوث والتطوير ، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة التى تحمل صفة Interdependency ويكون ذلك على شكل مفاوضات مفتوحة المسمى لا تنتهى بانتهائها تحديد اطار لمشكلة معينة وبدائل حلولها خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا تصلح هنا حلول المسكنات او سياسة الخطوة لان الموضوعات يجب ان تؤخذ فى سلة واحدة . in one package وليكن ذلك فى اطار وتحت اشراف اى منظمة وبرعاية اى هيئة عالمية دولية بلا حساسية لوضع المنظمات المختصة داخل او خارج الامم المتحدة سواء كانت فى الدول المتقدمة او الدول النامية ويكن ان الدول النامية تلك من المنظمات تستطيع قيادة الحوار بحق ، ولكن فى الواقع ستبقى دائما حقيقة واحدة امام العالم الثالث ما لم يتضامن جماعيا بشكل مبدئى للابحار فى محيطات عالية الامواج لقيادة سفينة الاعتماد الجماعى على النفس مقدما قيل أن تتبع سفينة على احسن تقدير (اذا ما استقام الريح لاتجاهات لم تكن فى حسبانها ويوم ان يقول قائل تاتى الرياح على غير ما تشتهى السفن .

وحتى تدرك السفينة موقعها من الازعان الى تحديد وتشيل هوية اقاليمها ليصبح البعد الاقليمى للتعاون فيما بينها هو الطريق الاصيل تمهيدا لطريق غير هادئ المواصف صوب شاطئ نجاه لها هو ما نادى به من تلميل فكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

N.I.E.O

New International Economic Order

اولا : تقديم

يمكن ارجاع فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الى ما يقرب حوالى ربع قرن من الزمان وذلك للجهود الدولية المبذولة — خاصة جهود الامم المتحدة لحل مشاكل عالم — سادت وما تزال تسود فيه — ويماني من حالات الظلم وعدم المساواة ، ويقاس من ازدياد الفقر ، ويتمزق من انتشار حالات اللاتوازن وعدم الاستقرار . ويرجع البعض اولى تلك الجهود الدولية الى اول مؤتمر للتجارة والتنمية UNCTAD, 1964 والى كلمات سكرتير المنظمة الدولية والامم المتحدة السابق يوشانت U Thant عن الطريق صوب " نظام اقتصادي اكثر عدلا ورشدا " "a more just and rational economic order"

ان القبول الذي كسبته الدعوة الى فكرة نظام عالمي جديد ما تزال تكسب تاييدا وشعبية متزايدة — وحدثيا اي منذ الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة — عن المواد الخام والموارد الوطنية في ابريل — مايو ١٩٧٤ Sixth Special Session of the General Assembly on Raw Materials and National Resources in April-May 1974. الذى تم فيه اقرار الاعلان Declaration وبرنامج العمل Programme of Action لانشاء واقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي استتبع بميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول Charter of Economic Rights and Duties والذي تم اقراره بدوره بواسطة الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٤ .

ولا شك تظل وثائق الامم المتحدة تلك علامات تاريخية على الطريق ومدخل هام من المدخل التصحيحية لادارة التنمية الدولية حتى مع انها مازالت من مدخل توفيقى ضرورى فقط

يتضمن ويشمل كثيرا من عدم الوضوح والاتساق ومقايي النظام السائد بكل مدخله القديم ، ولم يكن هناك اية امكانية لافزاره (اي النظام او فكرة الدعوة الى انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد) بدون وضع بعض القيود والقياسات ومقاومة تقليديه من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة التى تفرد معسكر الغرب على وجه الخصوص . وكافزار للحقيقة ، ولاول مرة — تاريخيا — فان العلاقات الاقتصادية الدولية بتمقيدها الهيكلية والمؤسسية قد تم وضعها تحسرا إعادة تقييم حرجه للغاية ليس فقط بين ينتمون الى فكر ماركسى ، او مؤيدى النظريات التقدمية او يمثلون دول قليلة تؤمن بالاشتراكية طريقا لحل المسألة الاقتصادية — السياسية — الاجتماعية فى مجتمعاتها ، ولكن على مدى واسع ومؤثر من جماعة الساسة الدوليين ، الاقتصاديين ، الدبلوماسيين من جميع انحاء العالم وكذا من الاغلبية الساحقة لاسرة المجتمع الدولى بالامم المتحدة .

اذن الحاجة الى عملية تغيير عتيقة وواسعة قد تم قبولها بشكل عام ، ولكنه وبالطبع فان الطرق ، والوسائل ، والاهداف لتلك العملية (اى عملية التغيير) قد تم تفسيرها على نحو مختلف جدا ، وذلك تبعا لاعتبارات ايدولوجية او عملية ، وعلى مستويات المصلحة الفردية او الطبقية او القومية او الاقليمية .

ثانيا :

العناصر الايجابية لفكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد (لماذا) ...
ان المطلب العادل الذى ساد فى المطالبة بانشاء وقيام نظام اقتصادى عالمى جديد اسفر عن تقنين بعض العناصر الايجابية — كما يقرها البعض — التى يمكن بها الاعتراف بحقولة تنادى به ويبدو انها تتلخص فى الاتى :-

١- التاكيد القوى على السيادة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى لجميع الدول ، متضمنا ذلك اختيارها الحر لنظمها الاجتماعية الاقتصادية ، ومبادئ اساسية للسيادة الوطنية

على موارد ها الطبيعية وجميع انشطتها الاقتصادية وكذلك مطلق حقها وحريتها فـسـى
التاميم وفقا لقوانينها المحلية .

٢- حق الدول في التمريض الكامل عن استغلال موارد ها ، او اتلافها ، او خسائرها
التي عانتها ردحا طويلا من الزمان تحت عمليات وواقع الاستعمار في اشكاله القديمه
والستحدثة .

٣- اعادة تفنين نشاط عابرات الجنسية TNCs ، وذلك باعادة ترتيب وتنظيم وتوجيه
وامكان التحكم في جميع العمليات التي تقوم بها وفقا لمقاييس تجابه كل تطبيقات الواقع
المقيد للدول المضيفه ، وذلك بتأييد وتفنين ذلك الواقع بعد اجراء تلك العمليات
بمقاييس معينة يتفق على ان تكون ملزمه وفي اطار من قواعد سلوك دوليه

International Code of Conduct

٤- المطالبة في احداث تعديلات وتحسينات جوهرية ليصبح هناك امداد دولي
بتكنولوجيات اكثر ملائمة ، في مواجهة احتكار وتبعيه تكنولوجيه يلزمها اعادة صياغة ومراجعة
لنظام الملكية الصناعية Industrial Property System مع التاكيد على
اقامة القدرات التكنولوجيه داخل الدول النامية ذاتها وتاسيسا على واقعها وظروفها
المحلية واستراتيجيات التنمية المعمول بها وصولا الى تحقيق معدلات نمو معجلة ، مع
تطوير وتنمية الاساس (القاعدة) التكنولوجية البحثيه فيها والتاكيد على فكرة قواعد
سلوك دولية في عملية نقل التكنولوجيا

"International Code of Conduct on the Transfer of Technologies"

٥- ان ما ينادى به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كقولة لنظام سلعى متكامل
(ولو انه يعانى من حركة ايقاف او ابطاء) يتباطأ امام السير التقليدى لمدخل السلعة -
سلعة شيرا بذلك المشكله المعقدة لتنظيم السوق العالمى لصالح كل الامم ذات الصلحة

و استقرار أكبر خاصتها يتعلق بالدول التي لا تتخضع بعزايا في هذا الصدد .

٦- وتقارب هذا الانتباه الطحوظ من قبل الدول النامية للترويج لفكرة التعاون الاقتصادي فيما بينها ، فان فكرة الاتحاد الجماعي على الذات تلقى تاييدا متعاطفا .

Collective Self-Reliance (CSR)

(وذلك اذا تم تفسيره من انه ليس انعزالا عن بقية الشركاء على الساحة العالمية للتعبئة الدولية) .

٧- الاهتمام المتزايد بزيادة اللامساواة الداخلية ، الثغرات الاجتماعية والتوترات الاجتماعية داخل البلاد وتعاطف التأكيد على الروابط بين التغييرات الضرورية على الصعيد بين (النظامين) الدولي والوطني . (تفاوت الدخول بين الدول المتقدمة والمتخلفة الناتج عن تفاوت اسعار المنتجات للسلع النهائية واسعار المواد الاولية من جهة وكذلك النظام الدولي السائد للتجارة الدولية الامر الذي يترتب عليه عمليات متصلة من انوار اللامساواة بين طبقات وفئات المجتمع الواحد داخل بلد واحد وانعكاس ذلك على المحلية التوزيعية لكل وما يترتب على ذلك من اختلال واختلاف وضع الحضر والريف داخل اطار دولة او بلد واحد او اقاليم داخل الدولة كذلك) .

٨- الدعوة الى اصلاحات مؤسسية معينة ومحددة في المنظمات المتعددة الجنسية والدولية وذلك برفع عدم التمييز في تحيلها وقرار ذلك من خلال عملية ديمقراطية عادلة .

ثالثا :

مقترحات يجب ان تضم الى مجموعة العناصر الايجابية لفكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى

جديد

١- والى جانب كل ما ذكر يمكننا ان نضيف الى هذا الاطار العام عدة نقاط هامة كذلك ولو ان اهم خصائصها انها مازالت قيد المناظرة والمناقشة ومقترحات تنضم الى كل ما سبقها ويمكن ذكرها على النحو التالى :-
بالنسبة للتجارة السلعية والاسعار :

- ١- + انشاء ترتيبات لنظام ارصدة سلعية عالمى
- ٢- + انسجام سياسة الارصدة السلعية وتنسيقها مع المستوى القومى للدول
- ٣- + انشاء ترتيبات سعرية ، وعلى وجه الخصوص مدى الاسعار التفاوضية (اى التى تم التفاوض عليها) ، والتى يمكن مراجعتها واعادة النظر فيها دوريا وشكل ملائم متناسبا ، بين ما يتصفه ، تحركات الاسعار للسلع المصنعة المستوردة ، واسعار الصرف ، تكاليف الانتاج وظروف حالة التضخم العالمى ، ثم مستويات الانتاج والاستهلاك .
- ٤- + مقاييس متفق عليها دوليا لاداره العرض ، تتضمن حصص التصدير ، وسياسات الانتاج ، وكلما كان ملائما فى هذا الخصوص ، تعهدات الشراء والعرض ذات الطابع طويل المدى متعدد الاطراف .
- ٥- + تحسين وتوسيع نطاق وتسهيلات التمويل التعويضى باتجاه متنامى نحو استقرار المحصلات التصديرية للدول النامية .
- ٦- + تحسين امكانيات الالتحاق بالسوق العالمى للمنتجات الاولى والسلع المصنعة للدول النامية من خلال مقاييس دولية متعددة الاطراف للتجارة فيما يختص بمفاوضات تجارية متعددة الاطراف ، مع الاخذ فى الاعتبار تحسينات

Generalized Preferences

مجالات التفضيلات المعممة

وامتداد ذلك الى ابعد من الفترة الاساسية التي تأسس عليها ، مقاييس للترويج التجارى ٠٠٠ انج ٠

٧- + انشاء صندوق مشترك عام Common Fund يتم تدعيمه من كسلا

الدول المصدرة والمستوردة لامكانية تمويل الارصدة السلعية ٠

٨- + انشاء روابط واتحادات منتجين على نطاق اوسع لصالح السلع التصديرية للدول النامية ٠

٩- + مقاييس ومعايير فعاله محدد ، تحد من نشاط عابرات الجنسية TNCs والستى تسيطر على اسواق كثير من السلع وتقوم بدور المشتري المحتكر في اسواق الدول النامية ٠

١٠- + ترتيبات لامكانية التعاون الصناعى على المستويات الحكومية وعلى المستويات الاخرى في اشكال اخرى ، مثل التعاون الانتاجى واتفاقات التخصص الصناعى ، المشروعات المشتركة ، التراخيص واتفاقات التعاقد الجزئى ، التسويق والترويج المشترك ٠

١١- + التوسع من خلال الطرق المختلفة والمتعددة ، للقدرة الاستيعابية للدول ، المقدمة للمنتجات والسلع الصناعية من الدول النامية ٠

١٢- + اعمال فكرة انشاء مجموعة قواعد ارشادية لتقييد ما تطبقه عابرات الجنسية ووضع نظم للمقاييس والتحكم للحد من نشاطها خاصة في مجال تجارة السلع الصناعية ٠

١٣- + اعادة توجيه (ملائمة) للسياسات الصناعية في الدول النامية بغية تحقيق

نمو اسرع وتصنيع على اساس اكثر اتساعا يضمن امكانية الوفاء بالحاجات الاساسية

الانسانية Basic Human Needs للسكان ولتقليل تعميق التبعية

لعابرات الجنسية على الاجل الطويل ٠

٢- وكذلك بالنسبة لما يمكن ان يطرح في المسألة النقدية والعالية فحسبنا ان نعدد الاتى :

١- + اصلاح جذرى للنظام النقدى العالمى ليتناسب ويلائم حاجات التنمية والحركة

طويلة الاجل لمؤوس الاموال الى الدول النامية .

٢- + تحقيق ال ٢.٠% كهدف للمعونة الرسمية للتنمية

Special Drawing Rights; SDR

٣- + ربط حقوق السحب الخاصة

وخلقها راي تمويل اضافى من اجل التنمية في صندوق النقد الدولى

٤- + تنفيذ المقترحات الخاصة باستخدام جزء من المعونة الرسمية للتنمية لدعم

التكلفة الناشئة عن فوائد ديون الدول النامية من اجل زيادة كمية السلف

الحسنه الاقراض بدون زيادة تسريبات جديدة في ميزانياتها .

Special Development Tax

٥- + تنفيذ فكرة فرض ضريبة تنمية خاصة

على الدخول في الدول المتقدمة لتمويل المشروعات المدعومة ذات النفـع

سواء على المستوى ثنائى الاطراف او متعدد الاطراف (بين الدول المتقدمة

والدول النامية) .

٦- + الاقتراح بضمان اعداد بعض الديون الرسمية للدول الاكثر اضراراً من

الاستمرار في خدمة الديون او حتى المعجز التام عن الوفاء بخدمة فوائد هــا

عند اعادة الجدولة .

٧- + فكرة انشاء صندوق عالمى لاعادة تمويل لمدفوعات الخدمة على الديـون

التجارية بالنسبة للدول المتوسطة الدخل في الدول النامية . . . الخ .

ونشير هنا انه بالاضافة الى كل المسائل التى سبق ذكرها جميعاً ، فان اخرى هامـه

وعديدة ، مازالت محل اعتبار في قائمة اعمال المؤسسات والوكالات المعنية للامم المتحدة

وكذا المتديات الدولية ، أيضاً تتبع العقوله والفكرة في إنشاء واقامة نظام اقتصادى عالمى

جديد NIEO (مثل ذلك على سبيل المثال : البرنامج الخاص للدول الاقل تقدماً

a Special Programme for the Least-developed Countries

ويذكر هنا كذلك اخطار كثيرة تتعلق بنفس الخصوص في انشاء ونظام جديد New order
(من امثلتها : مجالات : العلم والتكنولوجيا ، المعلومات ، الاتصالات ، الامن ، الخ)

مثل تلك الافكار ، والبهادى والاسس ، او القاييس والمعايير كلها تنطوى تحت مظلة
فكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد فانها توضح وتظهر بجلاء القلق والرغبة المتزايد
لوضع الازمة الطاحنه فى الاقتصاد العالمى والحاجة الملحة الشديدة نحو التغيير - ولكنهم
فى نفس الوقت مازالت تعكس كثيرا من الغموض واللبس والخلاف والمواجهة من بعدى المدخل
والصلحة .

رابعاً :

الخطوات العملية لتنفيذ العناصر الايجابية لنظام الاقتصادى العالمى الجديد
انه اذا لاحظنا تلك العناصر الايجابية التى اثارته فكرة انشاء او اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد فانه يتعين التفكير فى كيفية الاقتراب من المداخل الملائمة التى تقود بنا الى الخطوات العملية لتؤدى الى حلول نهائية بدلا من ان تكون محصلة المباراة صفريه بعد بذل جهود مضنية فى طريق الجهود الدولية المضبوطة بانجاح او على الاقل استمرار الدعوة والنضال من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد .

ان بعض الخطوات والمقاييس اللازمة فيما يتعلق فى امكانية التقدم لبعض المجالات ونظرها فى الاتى :-

١- المساواة بين الشركاء

انه كما راينا فى النظام العالمى القائم فان النظام الرأسمالى العالمى هو السائد بفرض هيكل قوة غير متكافئ وغير متوازن فى العالم ، ولا يضمن اشراك الجميع فى فرصة الشريعية لسياده الغير فى الادارة الدولية للتنمية .

٢- السيادة الوطنية

حيث المفهوم الاقتصادى لها وحقوق الدول النامية كل فى ادارة اقتصاد بلده على النحو الذى يراه ملائما للنسق الاقتصادى - الاجتماعى وصالح الجماهير فى المشاركة - وحقوق التاميم للمرافق والمؤسسات الكائنة على ارضه - وسيطرة تلك الدول على مصادرها ومواردها الطبيعية ، وامكانية تدوير السيطرة الاجنبية من خلال الاعتماد على الذات Self-reliance ولكن الاساليب التى تتبعها تلك الدول اى الدول النامية يمكن ان تقابل بعمليات سحق اقتصادى مستمر من خلال السياسات الاقتصادية التى تتبناها الدول الغنية ولذا فان ما يسمى بنظام الأمن اقتصادى عالمى International economic Security system

للدفاع عن تلك البلد ان لتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية يمكن ان يقوم من خلال اتفاقات وترتيبات متعددة الاطراف بين الدول multilateral interstate agreements تحول دون تدخلات اقتصادية خارجية للدول الاخرى على سيادتها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الداخلية وشؤونها الاقتصادية المحلية وحماية مشروعاتها والمواطنين العاملين بها في الخارج .

٣- هيكل الانتاج وتقسيم العمل

ان تكريس عطيات الانتاج على هيكلها القائم في الدول المتخلفة لكي تستمر على طريق السبلح الاولى او بعض السلع المصنعة يجب ان يتناغم باطراد مع هذا التيار . اي مع تنمية تلك الهيكل الى هيكل انتاجي آخر في إطار الاقتصاد العالمي يتأسس على الجهود الدافعة والرا الى الدخول للصناعات الاساسية تاسيسا على الهبات الطبيعية والبشرية لتلك الدول . ان ذلك يجب ان يتصاير مع تنمية القطاعات المتداخلة الممكنة في قطاع الزراعة ولخلق مراكز ملائمة للبحث العلمي والتكنولوجيا التي بدورها ستكون احدى نواتج عملية التنمية التي تدفع نحو تحسينات مطلوبة لاستمرارية التقدم فيها مؤثرا في النهاية على امكانية تقسيم العمل الدولي من خلال امكانية الاستفادة من احداث استكمال الموارد والنواتج في اطار تعاون دولي منسق بين الدول ، ولكن السعي نحو تقسيم عمل دولي اكثر اتزاناً يجب ان يطرح مشاكل متعددة في جهات متفرقة يكون منها مثلا امكانية التعاون في انتاج السلع الاولى والمصنعة في اطار برامج مخططة دولية للتعاون (طويلة المدى) .

٤- التكامل الداخلي (المحلي) والاقليمي

وحتى يمكن القضاء على ازدياد واجية النسق والهيكل الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات

الدول النامية dualistic "Socio-economic Structures

وكذلك الهياكل القائمة لعلاقة الحضر بالريف على هيئة ثغرات الفجوة الحضارية او التنمية دائمة الاتساع rural-urban gaps

فانه يلزم ان يكون ذلك من معايير اختيارات الاستثمار investment Choices ، واقرار سياسة اختبار او انتخاب مشروعات دون غيرها Project Selection ، وتعاون Cooperation Policy وكذلك فان مساعدات التنمية كذلك يجب ان تهتم بالتركيز ليس بالانتاج فقط من القطاع الريفي ولكن تأكيد الدور التجارى لها .

٥- الاستثمارات الاجنبية

ان ترشيد دخول الاستثمارات الاجنبية وتصدير ارباحها الى خارج الدول المضيفة يضعف بلا شك من القدرات المالية والادارية لتلك الدول على الاجل الطويل ، ويمكن ان يتم احلال تدريجي وبناء على قواعد حكومية يمكن العمل بها الى اقرار تعاون اقتصادي لا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية للسيطرة وحتى استغلال الموارد الوطنية للدول النامية وتنمية قدراتها التكنولوجية والادارية ومشاركة اخطار تقلبات ظروف السوق العالمي . ويمكن ان تطرح هنا افكار التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي يمكن تحقيقه من خلال عدة اشكال : (شرق / غرب) ، (انهاء الملكية الخارجية بعقد او بوضع برنامج) ، (الذبول التدريجي لملكية راس المال الاجنبى a gradual fading-out بتحويلها الى سلف تدريجية) ، (المشروعات المشتركة Joint Ventures على اساس تبادل للملكية ، اجراء العمليات ، الدخل) .

٦- التحويلات المالية

وحق التعويض عن الاستنزاف والاستغلال وربطها بخدمة الديون في الدول النامية وامكانية زيادة مساعدات التنمية في الاغراض الاكثر الحلا و انسانية للوفاء بالحاجات الاساسية الانسانية .

٧- التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا

ان ذلك ليس مرتبطا فقط وبشكل مباشر بتدفقات راس المال او الاستثمارات الاجنبية او نشاط عابرات الجنسية ، ولكن ايضا بالتجارة الدولية ، وعمليات التصنيع ، والموقف المتعلق

بالتنميط في الاقتصاد العالمي ، علاقات الشرق - الغرب ، التوتر الدولي وقرار السلام والامن العالميين .

١- اقرار استراتيجية الحاجات الاساسية للوفاء انسانيا بالحاجات المادية والثقافية لشعوب الدول النامية

هي امرا مغر منه وشرط سابق ومبدئي للقضاء على عدم المساواة والاحجاف الاجتماعي وللنقاء على البؤس والبطالة في الدول النامية .

وعلى ذلك فان الدعوة الى تدعيم فكرة (نضال) اقامة او انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد هي في الواقع دعوة الى اقامة وخلق ديموقراطية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي يتضمن بالضرورة السعى الى اقرار تلك النظام الاقتصادي العالمي الجديد المأمول ، هو بالضرورة كذلك عادل اجتماعيا ، واكثر مساواة اقتصاديا من خلال الديموقراطية المطلوبة للأنظمة الفرعية على المستويات القومية ، مع تحولات يجب ان تتم في الهياكل المشوهة لاقتصاديات الدول واقتلاع جذور الظلم الاجتماعي ، ان استراتيجية ديموقراطية للتنمية تؤكد على المصالح الوطنية ، عليها ان تعب كل الجهود من اجل مشاركة فعالة رشيدة للجماهير في نضال ضد قوى القهر الديموقراطي المحلي والعالمي ، ان استراتيجية كهذه عليها ان تكون سهلة الفهم والتطبيق بين الجماهير متعددة عن بعثرة الموارد المتاحة والنادرة داخل مجتمعاتها وبترشيد مستمر لعمليات الاستهلاك من خلال السلوك الاجتماعي الذي يتأكد بزيادة انتاجية المجتمع من خلال سلوكه الاقتصادي ، ومن هنا تظهر اهمية القضاء اساسا على الفوارق الضخمة التي اصاب مجتمعات الدول النامية ولاعطاء اولويات حقيقية للمشاركين ولحق المشاركة في صنع القرار محليا ودوليا في مسألة ادارة التنمية .

خامس :

الأهمية ... الحاجة ... اللاحاح ... التباطؤ في تدعيم الدعوة وطريق
النضال من أجل اقامه نظام اقتصادى عالمى جديد ...

بعض الاعتبارات الهامة :

١- ان الاعلان وبرنامج العمل لفكرة اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والتي انبثقت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كتعبير صادق على المستوى الدولى عن الرغبة في التغيير بواسطة الغالبية العظمى من الدول ، كل ذلك قد خلق فرصة حقيقية لاعادة تكييف الأوضاع العالميه لاعادة التوازن الى توزيع واعادة توزيع الثروة وموازن القوى .

- ان ما أنجزه للآن يعتبر نذرا يسيرا على طريق اعادة التوازن أو على الأقل حق الاقتراب منه ، وذلك للحدة المتناهية التي تمثلها المواجهة العالميه لوضع اقتصادى عالمى غاية في الصعوبة والتعقيد معسن الأزمة ، وعلى حين نرى أن الدول الصناعيه قد ساهمت في تصعيد صعوبة أوضاع التفاوض والحوار بين الشمال والجنوب ، فاننا نجد على جانب آخر التأكيد على الدخول في مفاوضات ثنائيه تبقى بالضرورة على المصالح والميزات التي تتمتع بها تلك الدول (الصناعيه) في حوارها مع الدول المتخلفه . ومن جانب آخر فاننا نجد أن الدول المخططه مركزيا في تلك القطاع المتقدم من العالم باسهامها المباشرة والمستمر لحل مشاكل التخلف في الدول الناميه بلغت حدا ملموسا على الصعيدين الاقتصادى والتأييد السياسى . وحيث لاتعنى فكرة (دعوة) انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد تقنين المستويات المتردية ومشاكل النمو الاقتصادى للدول ، أو الأبعاد الانسانيه للتنمية الوطنيه ، يبقى كل ذلك رهنا بظروف البيئات المحليه لتلك الدول وبالروح التي تتمتع بها الشعوب رغبة وارادة للتغيير . على أن المعنى الحقيقي للبحث عن ذلك التغيير المرتقب والمأمول هو تعبير انساني واجماع عالمى للبحث عن مستقبل يتميز بعهد من التناغم والانصجام في العلاقات الدولية المؤسسة على العدل والسلام

العالمى • ولكن قدوم عهد كهذا الحلم الذى لا تتناهى بشرية أن يكون بعيد المنال أو التحقيق — وهو هدف طالما سعت اليه الأمم المتحدة وأسرة المجتمع الدولى — فانه سيظل دون تحقيق ما لم يتمكن العالم من تعبئة موارده من أجل الوفاء بحاجات البشر فى كل مكان بالعالم خاصة فى المناطق الأقل حظا وأملا فى تحقيقه وتلبية تلك الحاجات الأساسية الانسانية • وبالطبع فان ذلك سيظل مرهونا بإمكانية رفع مستويات وآداء الوظيفة التجارية العالمية ، أوضاع مترنة للنشاط الصناعى العالمى ، إعادة الاتزان والمساواة الانسانية لنظام الغذاء العالمى ، اقرار أوضاع مستقرة لانسياب المواد الأولية ، الحكمه فى ايجاد مخرج لاصلاح النظام النقدى ، البحث عن زيادة فعالية المساعدات المقدمة من أجل تنمية تولد استثمارات منتجة والبحث عن امكانية ذلك لدول جديدة أكثر حاجه لذلك ، تنسيق توزيع مشروعات الطاقة وتنميتها ، الحد والتحكم فى الموجات المتصاعدة والمستعمره فى التسلح والطلب على تجارة الموت • الخ •

٣- ان ما يعانى به العالم وماتعانيه الأسرة الدولية المثلثة فى الأمم المتحدة بالفشل المتتالى لمنظماتها ووكالاتها المتخصصة فى ادارة الحوار العالمى من أجل المستقبل المأمول ومن أجل التعبئة الرشيدة المشار اليها بالبند السابق ، وحتى على مستوى آخر يتضح المستوى الذى وصل اليه التردد المتكرر الذى تعانى به الأسرة العلمية العالمية من خلال مؤتمراتها الدولية خاصة فى السنوات الأخيرة من عجزها عن دفع وترشيد الحكومات ومتخذى القرار على الالتزام بتوصيات وقرارات تلك المؤتمرات العديدة ، ان ذلك كله يقلل من الدافعية العالمية ووجود الحافز الفعال لهذه الأوضاع المؤسفة السائدة التى تكسرس بتدعيم من قوى معينه على الابقاء على وضع التحدى القائم على الساحه العالميه • وبالرغم من ذلك فانه على هذا الوضع وفى هذا المحيط الدولى كيف يمكن النهال على صعيد عالمى لتغييرات مرغوبة فى الاقتصاد العالمى بينما أن المناداة والدعوة الى فكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد يلزمها أول ما يلزمها صفه الجماعيه فى ايجاد الحل ، وحتى يقف العالم على أرض أكثر واقعية فان الدعوة الى مقولة الاقليمية أو جزء الاقليمية

idea of Regionalization and Sub-regionalization.

والتي تهدف أساسا الى الاسراع بتأثير مجموعة مبادئ وأفكار تصلح أساسا لتكوين خطة لحل المشاكل التي قد تكون بشكل منفصل أو في نفس الوقت للمسائل والمشاكل المشتعلة . تلك الخطة التي ستقرر بالزام معالجة تلك المسائل .

٤- ان الدعوة الى مقولة المدخل الاقليمي Regionalism لا يصح ولا يجب ان تفهم لأنه ليس واردا أو مطلوبا — أنها منفصلة عن الدعوة أو فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد . لأن الأوضاع المعاصرة حتى في الدول النامية نفسها (على سبيل المثال) ومن حيث تدعيم تعايشها أصبح من أخطر المشاكل . ومن هنا فقد يرى البعض أنه من خلال فكرة التعايش هذه Co-existence حتى على الصعيد العالمي فإن كلا المقولتين أي النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أو الاقليمي أن أحدهما يفرغ من معناه مفهوم الصبر بينما على الجانب الآخر تبقى هناك بعض بقايا الأمل . ويبقى بعد ذلك أن ما تؤد به بعض المنظمات الاقليمية بالعالم الثالث فإنها بلا شك تعمل بشكل ضمني على طريق تأكيد تدعيم الدعوة الى فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد والغير مؤجل التنفيذ ولربشكل شبه محدد ، ان ذلك يعنى ضميا كذلك أن التباطؤ الذي يشعره المجتمع الدولي خاصة من الدول الغنية في الاشتراك الجاد في تحسين الأوضاع المؤدية الى ذلك يؤكد على حق الدول الفقيرة في تجمعها المشروع تحت مظلات مجموعة ال ٧٧ ، وفي حركة عدم الانحياز ، وفي منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ، وفي دول المؤتمر الاسلامي . . . الخ من هذه المظلات التي تصلح في الواقع الى رفض المحاولات الرامية الى مقاومة فكرة التغيير في ادارة التنمية الدولية أو الى تأجيلها الى أجل غير مسمى أو تكريس وتوجيه الضربات الى اساءة الفهم المتعمد للأهداف النبيلة الانسانية التي تدعو اليها . ومالم تستمر طبيعة النضال على هذا الطريق ومن خلال تلك القنوات المشروعة فإن المجتمع الدولي سيظل يعاني وبحدة من أحداث ومواقف مؤلمة لا يصح أن يقبلها البشر في بلاد الغنى أو بلاد الفقر .

— ان فلسفة فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية —

في الدول النامية لا يصح أن تبقى كمنتج جانبي للنشاط الاقتصادي للدول المتقدمة ، وعلى ذلك فانه من المبعث دائما أن يقال أن التحسن الذي قد تحرزه الدول المتقدمة في أوضاع الأزمة هو في الواقع تحسين في موقف الدول النامية — بالرغم من تداخل العلاقات والاعتماد المتبادل لتعقيد وصعوبة انفصال المشاكل العالمية من أبعادها الاقتصادية والسياسية ، وذلك يختلف بالطبع عن مفهوم التبعية المطلق الذي ذكرناه في أكثر من موضع في هذه الورقة .

٦- أن اداة السياسة المناظرة الى مضاعفة الوسائل والأهداف من أجل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمكن ادراجها تحت قسمين واسمين كالتالي :

الأول : سياسات تعهم من أجل تحقيق علاقات اقتصادية متساوية أو على الأقل أكثر عدالة بين الدول المتقدمة والدول النامية ولترويج وتشجيع اداء أفضل للاقتصاد العالمي ،

الثاني : سياسات تعهم للاسراع بعملية التنمية على أساس من الاعتماد الجماعي على الذات

وعلى ذلك فان الأسباب لاعادة رسم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية يتطلب مزيدا أو قليلا من الأحكام في تشخيص بعض المعوقات الأساسية أمام دعوة وفكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد . والتي سنوجزها ونجملها في التالي .

أنه من غير المتصور أو المقبول عدم الاعتراف بما تعانيه عملية النضال من أجل فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما تؤثر به عملية التباطؤ على الاقتصاد العالمي ، لأن معاناة هذا التباطؤ ليس فقط وكما تعود البعض منا أن يسمع ويصدق أن قصور أو افتقاد الرغبة السياسية أو ارادة متخذي القرار ليست بالقدر الكافي في بعض الدول بالذات ، أو مجموعات منها أيضا ، لكن لعدم الوضوح الكافي لتلك المجموعة من المفاهيم والمقولات والاجراءات التي تعوق عملية التقدم وباختصار أو تجميما لهذه الفكرة بالذات دعنا نطلق عليها أزمة ادراك

Perception Crisis.

على الصعيد العالمي ، والتي تعنى التضارب الواضح بين فهم وإدراك الأهداف طويلة المدى أو بتعبير آخر الأسس والمبادئ الاستراتيجية المشكلة لأطار فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من ناحية والخطوات العملية أو التوصيات من ناحية أخرى ، ان ذلك يعنى بتعبير آخر أيضا أن هناك فجوة لم نجد ما يمكن أن يتكافى معها أو مع سد هذه الفجوة لاقرار تلك التوصيات الواردة في برنامج العمل والمفاوضات على أساس التطبيق العملي . وعلى ذلك فان ملئ هذه الفجوة وإعادة توجيه الاهتمام والانتباه الى الأهداف الأساسية هي الأهمية الأساسية والمطلقة في هذه الحالة .

وكذلك فانه من غير المتصور أن فهما لتلك الوصفات التي تم التوصية بها لتأخذ بهما الدول النامية يفقد مجمل الرؤيه للمشكلة محل الاعتبار (التباطؤ في تدعيم فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد) ، ومهما كانت تلك التوصيات فمثلا ركزت بعض تلك الوصفات على اعطاء أولويه للصناعة الثقيلة واستيراد تكنولوجيا كثيفة رأس المال Capital intensive technology أو العكس ، اعطاء أولويه للتنمية الريفية ، وللتكنولوجيا المحلية كثيفة العمالة Labour intensive technology ، أو سياسة عامة للتنمية أساسها احلال الواردات import substitution أو العكس ، فكرة التصنيع الذي يؤدي الى زيادة الصادرات export-led transformation industrialisation ، ومنها الخداع الذي نسب الى تغيير في الطبيعة of nature. الى ما يؤدي ويسمى بالثورة الخضراء green revolution ، الى ما وصف أنه العمل على استقرار السوق العالمي من خلال الاتفاقات السلعية أو من خلال اتصالات المنتجين واتباع نموذج OPEC ، أو مثال الوحدة العالمية للحركات العمالية ولدول العالم الثالث ككل ، وكذلك طرحت عدة أو العديد من المقولات الجديدة على ساحة الادبيات التنموية عالميا والتي مازالت تثير اختلافًا للفهم والتفسير ومنها على سبيل المثال :

المحكومة ذاتيا Self-governed ، الداخلية الاتجاه inward-looking, indogenous الاعتماد على الذات Self-reliant ، المدارة ذاتيا Self-management ، استراتيجية متجهة للحاجات الأساسية basic needs oriented strategy الاعتماد المتبادل

الدولى international interdependence ، نقل رؤوس الأموال عبر الحدود
national ، السيادة الوطنية transnationalization of capital
Sovereignty وكذلك وصل الأمر الى مقولة نظام عالمي جديد New International Order

وعلى ذلك هل تمثل كل تلك الأمثلة (الصفات والمقولات) أزمة ادراك عالمية على
شكلها المطلق وشكلها الذى يلمس العلوم الاجتماعية Social Sciences التى بدورها يتضح
عدم قدرتها لأن تمد السياسة الواقعية حدا واضحا وقاطعا ومعرفا لترشيد يعمل به على المدى
الطويل .

وبالرغم من ذلك فانه عليا ومنذ ١٩٧٤ - ١٩٧٥ فان معظم المنظمات المتفرعة عن
الأم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى قد سعت بكل الجهد حتى تتمكن من تطبيق
الفكرة (فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد) وتقريبها الى مجالات اهتمامها وقد تجسدر
الاشارة هنا الى بعض تلك الساعي على سبيل المثال لا الحصر فى التالى :

١- الدورة الثامنة عشرة لمنظمة التربية والثقافة والعلوم UNESCO فى مؤتمرها العام
والوثيقة التى قدمتها التحرك صوب التغيير "Moving Towards Change"
والتي دعت الى توسيع مفهوم النظام الاقتصادي العالمى الجديد ليشمل . ويشتمل
كذلك على العوامل والنواحي العلمية والتكنولوجية والثقافية ، ومن أمثلتها اصلاح نظم
الاتصالات والمعلومات .

٢- المؤتمر الثلاثى لعام ١٩٧٦
1976 Tripartite World Conference on Employment,
Income Distribution and Social Progress and the Interna-
tional Division of Labour, ILO.

والوثيقة الصادرة عن المؤتمر :

Employment, growth and basic needs: A one-World
Problem".

والتي تم التركيز فيها على الاعتماد المتبادل بين الدول للعمل في عالم واحد مشيرة بذلك الى المظاهر التي يختص بها عنصر العمل والعمالة في فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد . وتقدمها لأكثر مقولات أدبيات التنمية جدا الآن : استراتيجية الحاجات الأساسية Basic-needs-oriented Strategy.

٣- مؤتمر الجزائر ١٩٧٦ عن النظام العالمي الجديد ، وبتقرير RIO

Reshaping International Order

٤- مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا - فيينا ١٩٧٩

٥- دورات الـ UNCTAD (دورات آخرها في بلجراد ١٩٨٣) .

٦- نشاط UNITAR معهد التدريب والبحوث التابع للأمم المتحدة .

٧- مشاركة FAO " منظمة الأغذية والزراعة " .

٨- مشاركة UNIDO " منظمة التنمية الصناعية " .

٩- مشاركة UNU " جامعة الأمم المتحدة " .

١٠- مؤتمرات دول عدم الانحياز

١١- مؤتمرات روابط الاقتصاديين

١٢- مؤتمرات عالمية للروابط العلمية العالمية ... الخ .

ولكن يبقى السؤال مطروحا وهو :

ماهي الاستراتيجية البديلة التي يمكن رؤيتها على أنها الأكثر ملاءمة والأكثر امكانا للتطبيق

لتقود حقا في اتجاه التغيير - في اتجاه نظام اقتصادي عالمي جديد ؟

ستظل الاجابة غير يسيرة ومعقدة مالم يتم فهم وادراك رشيد الى المسائل الحاكمة التالية

والتي ربما تساعد الى ايجاد مدخل (فقط) للاجابة .

تلك المسائل هي :-

١- التفاوت العالمي - والتفاوت الاجتماعي

- ٢- السيادة الوطنية •
- ٣- الملكية الأجنبية وامكانية الرقابة والتحكم •
- ٤- التحول في تقسيم العمل الدولي •
- ٥- التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا •
- ٦- تنظيم ورقابة التخطيط العالمي •
- ٧- الاعتماد المتبادل المتد اخل دوليا بين الشرق - الغرب - الجنوب •
- ٨- الأمن - نزع السلاح - التنمية - التعاون (التشابك - التعقيد - التأثير المتبادل) •
- ٩- الطاقة وبدائلهما والحلول طويلة المدى •
- ١٠- التجارة الدولية والاصلاح النقدي العالمي •

وفي الواقع فان كثيرا من العقبات الكؤود مازالت حائلا دون تحقيق مسيرة نضال في اتجاه استعجال هذا التباطؤ الملحوظ رغم كل ما ذكر لتعبئة مزيدا من الجهود حتى لا نضع تلسك الأهداف النبيله لفكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد جانبا ، إن ذكرنا لبعض تلك المعوقات في المجموعات والعناصر والعوامل الآتية يعطى تصويرا لموقف وحالة التباطؤ التى تعانىها الفكرة والدعوة الآن وهى تتمثل فى التالى :-

١- العقبات السياسية الاداريه •

العقبات العامة :

- (١) أيدلوجية وادراكية •
- (٢) اقليمية سياسية •
- (٣) القيود على ذاتية العالم الثالث •
- (٤) القيود المالية والموارد التى يحتجزها سباق التسلح •

العقبات المؤسسية :

- (١) نقص أو غياب اطار شامل للتفاوض •
- (٢) عدم كفاية المؤسسات القائمة •

المعوقات القانونية :

- (١) عدم الاتفاق على معايير دولية .
- (٢) نقص سلطة تشريع رسميه للمبادىء دوليا .
- (٣) وجود واستمرارية قوانين وأسس ومبادئ دولية متقدمة في القانون الدولى .
- (٤) ما يتطلبه اجراءات دولية ملزمة للتدخل فى الصراعات .
- (٥) ما يتطلبه تصوية النزاعات من اجراءات يجب أن تشمل وتتعلق بجميع مظاهر التنمية الاقتصادية .

المعوقات الخاصة بالتجارة الدولية .

عقبات التجارة السلعية :

- (١) أوضاع السوق الحر لبعض الدول الصناعية .
- (٢) التحكم من خلال علبات الجنسية TNCS
- (٣) نقص الاتفاق فى تمويل رصيد الصدمة buffer stocks
- (٤) المنافسة بين السلع الطبيعية والاصطناعية .

عقبات السلع المصنعة :

- (١) اتمام اتخاذ القرارات المتعلقة بمعظمها داخل GATT
- (٢) الاصطدام بالتعريفات الجمركية .
- (٣) معوقات غير جمركية .

عقبات التجارة بين الدول النامية :

- (١) بطء التوسع فى التجارة بين دول العالم الثالث .
- (٢) ضعف إتحادات المنتجين .
- (٣) مشاكل إنشاء والابقاء على روابط واتحادات منتجين جديدة .

عقبات التجارة بين الدول الاشتراكية والدول النامية :

(١) اتجاه التجارة داخليا في الدول الاشتراكية .

(٢) قيود أيديولوجية .

(٣) المنافسة في السوق العالمي .

٣- العقبات التي تعترض التمويل الدولي

هيكل النظام النقدي العالمي :

(١) اعتماد الاقتصاد العالمي على الدولار .

(٢) موقف السيولة النقدية العالمي .

(٣) التضخم العالمي .

هيكل وسياسة صندوق النقد الدولي :

(١) عدم كفاية القدرة التمويلية .

(٢) سياسات نمطية مثالية لتعديلات الاختلال للمدفوعات الخارجية .

(٣) عدم القدرة على التحكم في التوسع النقدي العالمي .

(٤) موقف هيكل القوة الداخلي للصندوق .

مسألة مديونية العالم الثالث :

(١) عدم كفاية الموارد الداخلية .

(٢) عجز مزمع في الحساب الجاري .

(٣) ضغوط وزيادة السيولة .

(٤) عدم الاتفاق على طبيعة الدين .

(٥) القيود على إعادة الجدولة والتفاوض .

شروط التحويلات المالية للدول النامية

- (١) خصوصية ديون العالم الثالث •
- (٢) تركيز المديونية في العالم الثالث - وخصوصيتها •
- (٣) تركيز الدائن على العالم الثالث - وخصوصية هذا الدين •
- (٤) التكاليف المالية المترتبة على خدمة ديون العالم الثالث •
- (٥) التدهور في التحويلات المالية الرسمية •
- (٦) المعارضه على استخدام الربط بين حقوق السحب الخاصة والمساعدات •
- (٧) ديون رسمية على أساس ثنائى وحدود ذلك فى المستقبل •
- (٨) تناقضات وتعارض أولويات المقرضين مع المقترضين •
- (٩) معوقات ادارية فى التحويلات المالية •
- (١٠) قيود على تحويلات OPEC
- (١١) المنافسة على الاستثمارات المباشرة الخاصة الاجنبية •

٤- العقوبات الخاصة بانتاج وتوزيع السلع الأولية والطاقة

العقوبات الخاصة ببرنامج عالمى للغذاء :

- (١) عدم امكانية الاعتماد على برامج المساعدات الغذائية •
- (٢) اساءة استخدام الاحتياطيات •
- (٣) اتجاه عابرات الجنسية الى الأعمال المتعلقة بالزراعة وإدارة الغذاء •

عقبات خاصة بالاستغلال العادل بين الدول لقاع البحر :

- (١) الفهم المختلف لمعنى ومجال الميراث البشرى •
- (٢) نقص الاتفاق الذى يعزى الى عدم وجود سلطة دولية •
- (٣) استغلال على جانب وقدم المساواة •

عقبات استغلال العالم الأول لمصادر وموارد العالم الثالث :

- (١) ضغوط العالم المتقدم .
- (٢) قيود تضعها المنتديات الدولية .
- (٣) تنظيم دولي للتحكم في الصادرات .

عقبات ومشاكل استخدام الطاقة :

- (١) ضياع الطاقة وسوء استغلالها .
- (٢) نقص خطة شاملة للطاقة عالميا .

عقبات نقل التكنولوجيا

عقبات النمو المتزايد في اللاتوازن القائم لمنجزات العلم والتكنولوجيا :

- (١) شروط نقل التكنولوجيا (عقبات خارجية)
- (٢) ظروف الوضع العلمي - التكنولوجي في الدول النامية (عقبات داخلية) .

عقبات اجتماعية

عقبات خاصة بفكرة العدل الاجتماعي :

- (١) سوء توزيع الدخل - ونمو السكان .
- (٢) التفاوت وعدم المساواة في الغذاء والحصول عليه ومحتوى التغذية .
- (٣) رعاية صحية غير مناسبة وغير منظمه .
- (٤) الأمية مع نظام أو نظم مدرسية معيبه .
- (٥) أنماط غير ملائمة ومتسقة للمساومات .
- (٦) التمييز / التمييز العنصري . Discrimination.

Environmental Obstacles. عقبات خاصة بالبيئة :

- (١) المستعمرات البشرية .
- (٢) البيئة وظروف التنمية .